



الموسم الثاني
للانصات المركزي

مجلس النواب يقر تعديل الموازنة واتفاق سياسي ينهي أزمة النفط والرواتب بين بغداد وأربيل

المسار

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 31
الخميس
2025/02/06

No. : 7985



سياستنا الخارجية

الحوار دون الانحياز إلى أي طرف

رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد

العراق واقليم كردستان

- رئيس العراق: سياسة العراق الخارجية.. الحوار دون الانحياز إلى أي طرف
- الاتحاد الوطني: مطالب المعلمين والموظفين عادلة ويجب إيجاد حل جذري لها
- أشادات بجهود رئيس الجمهورية في تقريب وجهات النظر وحل للمسائل العالقة
- تعديل الموازنة يوسع من مجالات التعاون المؤسساتي وفرصة لحل العقبات الإدارية
- ضرورة اتخاذ الخطوات بمسؤولية من قبل جميع الأطراف
- اللجنة التفاوضية للاتحاد و الديمقراطية: تفاهم مشترك واتفاق مبدئي
- رئيس الجمهورية وأمين عام الناتو: دور العراق محوري في تحقيق استقرار المنطقة
- رئيس الجمهورية يستقبل المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط
- رئيس الجمهورية: السياحة جسر للتواصل بين الشعوب والثقافات
- رئيس الجمهورية: للجامعات دور أساسي ومهم في نشر الثقافة وإعداد الأجيال
- ضرورة توحيد الجهود والعمل المشترك لتعزيز المسار الديمقراطي
- ضرورة إضافة جرائم النظام البائد ضد مكونات العراق إلى المناهج الدراسية
- ضرورة وضع خطة استراتيجية لإعادة إعمار الموطن الأصلي للمسيحيين
- اقرار التعديل الاول لقانون الموازنة العامة الاتحادية
- المحكمة الاتحادية توقف تنفيذ قوانين العفو والاحوال الشخصية واعادة العقارات
- إشادة من الحكومة الاتحادية بالمستوى الرفيع لمكافحة المخدرات في السليمانية

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- مكانة الرئيس مام جلال في مذكرات نصير الجادرجي
- جدوى تشكيل مجلس الاتحاد العراقي
- دور القضاء في محاربة الفساد

المرصد السوري و الملف الكردي

- فرنسا: الكرد حلفاؤنا المخلصون ولن نتخلى عنهم
- صالح مسلم : لن نتنازل عن مكاسبنا
- إلهام الأحمد: الكرد جزء لا يتجزأ من سوريا
- احتفاء تركي بالشرع: نريد موطن قدم عسكرياً
- الشرع يكرس العلاقة الاستراتيجية مع تركيا ويؤسس لتوازنات إقليمية جديدة
- مستقبل العلاقة بين قسد والحكومة الانتقالية الجديدة في دمشق
- الايكونوميست : الشرع ..أمير حرب أم جهادي أم باني أمة؟

المرصد الإيراني

- بزشكيان يدعو لمحاكاة النهج الصيني في التعامل مع امريكا
- حسين شريعتمداري: لست مالكا لایران يا سيد بزشكيان!
- ترامب: مستعد للاجتماع مع بزشكيان للتوصل لاتفاق سلام نووي
- الرئيس الامريكى يستأنف ممارسة أقصى الضغوط على إيران

رؤى و قضايا عالمية

- وزير الخارجية الامريكى روبيو وتطورات الشرق الأوسط
- قرارات انسحاب جديدة لترامب
- جون بولتون: الحظ يساند الشجعان ..رسالة إلى قادة الشرق الأوسط
- د. جمال عبدالجواد: مخاطر أكثر فى عالم يتغير
- محمد شيخ عثمان : بين حق الاحتجاج وتحمل المسؤولية





د.عبد اللطيف جمال رشيد:

سياسة العراق الخارجية.. الحوار دون الانحياز إلى أي طرف

صحيفة «واشنطن تايمز» الأمريكية / الترجمة: محمد شيخ عثمان

بدلاً من المواجهة.
لقد كان هذا النهج محورياً رئيسياً لملاحظاتي في
المنتدى الاقتصادي العالمي لهذا العام في دافوس،
حيث دُعيت لشرح رؤيتنا.
لقد كان تاريخ العراق الحديث مليئاً بالتحديات
العميقة، فعلى الرغم من وفرة الموارد المادية
والبشرية، فقد دمرت الدكتاتورية والحرب والقمع
أمتنا.
لقد ترك النظام البعثي والحروب التي أعقبته

لقد منح موقع العراق كمفتق طرق للثقافات
والاقتصادات، دوراً محورياً في المنطقة منذ زمن
طويل.
في عالم غالباً ما ينقسم بسبب المصالح
المتنافسة وصراعات القوة، ترسم السياسة الخارجية
العراقية مساراً مختلفاً متجذراً في الحوار والتعاون
والاحترام المتبادل.
سياستنا هي سياسة تسعى إلى سد الفجوات بدلاً
من تعميقها ومعالجة التحديات من خلال التعاون

مسار متجذر في الحوار والتعاون والاحترام المتبادل

الإصلاحات الاقتصادية، ويتم تحقيق تقدم في توفير الخدمات والزراعة والتعليم وتنويع الدخل وإعادة تأهيل البنية الأساسية.

نحن نعطي الأولوية للسكان والرعاية الصحية وخلق فرص العمل على الحروب المكلفة والنفقات الباهظة، مع التركيز على التنمية المستدامة ورفاهية مواطنينا. لقد شجعت التحسينات الأمنية الاستثمار والنمو، وفي مثال واحد فقط، أصبحت الحفاظ على البيئة وتحديث أنظمة المياه والزراعة المستدامة من الأولويات في بلد تعتمد الزراعة فيه بشكل كبير على الأنهار.

وفي الوقت نفسه، نتبنى التحول الرقمي، ونقوم بتحديث بنيتنا التحتية وتعزيز الفرص الاقتصادية لمعالجة وتصحيح قضايا الإهمال الطويلة الأمد.

إن المجتمع الدولي يلعب دورًا محوريًا في هذا التحول، فقد تم استغلال المنطقة لفترة طويلة جدًا، والآن هو الوقت المناسب للشراكة والمنفعة المتبادلة.

إن دعم هذه المنطقة هو ضرورة أخلاقية واستثمار حكيم في الاستقرار والازدهار العالمي.

تقوم السياسة الخارجية للعراق على الحوار والتعاون، وليس الانقسام، وتعزيز الحوار لا يعني أننا نختار جانبًا؛ بل نختار مسارًا للتغلب على التحديات.

لقد عملنا بلا كلل لإصلاح العلاقات مع الدول المجاورة ولعب دور بناء في حل النزاعات الإقليمية.

ندوباً عميقة، فدمر البنية الأساسية، وشلّ الخدمات الأساسية، وأوقف التقدم في مجالات مثل التعليم والصحة وإدارة المياه.

كما أدت العقوبات والعزلة الدولية إلى تفاقم هذه الصعوبات.

لقد أدى سقوط صدام حسين في عام ٢٠٠٣ إلى ظهور مجموعة جديدة من الصراعات: التفتت السياسي والحرب الطائفية وصعود داعش في عام ٢٠١٤ وجلبت هذه المجموعة الإرهابية واحدة من أحلك الفصول في تاريخنا، حيث احتلت مساحات شاسعة من الأراضي، وندس المواقع التراثية، واستهدفت المدنيين الأبرياء ودمرت المجتمع المدني.

ومع ذلك، من خلال الوحدة والتضحيات الهائلة، هزم العراق هذا التهديد بحلول عام ٢٠١٧، واستعاد أرضه وأملها.

لاشك ان قلة من البلدان قد هزمت تهديدا إرهابيا بهذا الحجم، وقد جعل هذا الصراع ليس فقط العراق والمنطقة آمنين مرة أخرى بل والعالم بأسره أيضًا.

ومع ذلك، جاء النصر بتكلفة كبيرة، فقد قُتل عشرات الآلاف من المدنيين، وشُرد الملايين، ودمرت البنية التحتية، وانقطعت الخدمات واستنزف اقتصادنا.

لقد كانت السنوات الثماني الماضية بمثابة نقطة تحول، لقد قطع العراق خطوات كبيرة في مجال الأمن والاستقرار والتنمية، ويتم اتخاذ خطوات لتنفيذ

العراق يرفض أن يكون وكيلاً في صراعات القوة الإقليمية أو العالمية

أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل. إن سياستنا الخارجية تسترشد بمصالح شعبنا ورؤيته للاستقرار الإقليمي، وليس الضغوط أو الطموحات الخارجية.

تتوافق رؤية العراق مع تعهد الرئيس ترامب بأن يكون «صانع سلام» و«إيقاف جميع الحروب».

نحن نسعى إلى السلام والحوار، وليس الصراع المستمر أو التدخل الخارجي، مثلما نهدف إلى تعزيز التعاون والتعلم من نجاحات الآخرين مع تبادل الدروس المستفادة من تحدياتنا.

لقد كانت رحلة العراق طويلة وصعبة، ولكن عزمنا لا تزال راسخة ونحن عازمون على بناء مستقبل أكثر إشراقاً والمساهمة في منطقة مستقرة ومزدهرة، ففي غضون سنوات قليلة من السلام، حقق العراق أكثر مما حققه في عقود من الاضطرابات.

العراق منفتح على الأعمال التجارية والوساطة الدبلوماسية ولعب دور عامل الاستقرار في المنطقة حتى يتمكن جميعاً من التمتع بثمار السلام والعدالة والتنمية المستدامة.

والعراق مستعد للقيادة والمشاركة واحتضان مستقبل يحدده الأمل والتقدم.

• رئيس جمهورية العراق.

ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة على بعض الجبهات، وخاصة في علاقاتنا مع تركيا، ففي حين أن العلاقات الاقتصادية مع أنقرة قوية، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الإجراءات التي تؤثر على سيادة العراق وموارده، وخاصة المياه، ونحن ملتزمون بحل مثل هذه القضايا من خلال الحوار، معتقدين أن تحقيق المنفعة المتبادلة أمر ممكن.

على الصعيد الدولي، يقف العراق ثابتاً في دعمه للقضية الفلسطينية، ويدين العدوان على المدنيين ويطالب بالعدالة وتقرير المصير، كما ونرحب بوقف إطلاق النار وندعم السلام الدائم، فالعدوان لا يفيد أحداً؛ بل إنه يغذي حلقة لا نهاية لها من الكراهية.

كذلك نعرب عن تضامننا مع سوريا ولبنان، ونأمل أن يسود الحكم الشامل والتعددية والاستقرار في مختلف أنحاء المنطقة، وقد رأينا بأم أعيننا كيف يكون العيش تحت القمع في ظل نظام استبدادي.

والأهم من ذلك، أن العراق يرفض أن يكون وكيلاً في صراعات القوة الإقليمية أو العالمية.

غالباً ما يواجهون لي سؤالاً عن تأثير البلدان الأخرى في شؤون العراق، وأشعر بأنني مضطرت لتذكير العالم بأن العراق دولة ذات سيادة ومستقلة، وليس لأحد ان يخبرنا بما يجب أن نفعله.

وبينما نسعى إلى إقامة علاقات جيدة مع جميع جيراننا، والبلدان المجاورة، فإننا نفعل ذلك على



الاتحاد الوطني: مطالب المعلمين والموظفين عادلة ويجب إيجاد حل جذري لها

قام بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني ليلة الثلاثاء بتفقد خيم المحتجين المضربين عن الطعام واجتمع بهم لمدة ساعتين واستمع لمطالبهم في زيارة مسؤولة تنم عن تفاعل وتأزر الاتحاد الوطني مع هموم المواطنين .

وقد أصدر المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني بيانا، أكد فيه دعمه للمطالب المشروعة للمعلمين وجميع شرائح كردستان، مشيرا الى أن الاضراب والفعاليات المدنية المختلفة للمعلمين والموظفين، هي مطالب مدنية عادلة. وفيما يأتي نص بيان المكتب السياسي:

الاتحاد الوطني الكوردستاني داعم حقيقي لجميع المطالب المشروعة للمعلمين وجميع الشرائح والطبقات في كوردستان، الذين يدافعون عن رواتبهم وضمان حياة مشرفة وشامخة لهم، وفي هذا الإطار قطع الرئيس بافل جلال طالباني زيارته الى الولايات المتحدة الامريكية لكي يمارس الضغط عن كثب على حكومتي الاقليم وبغداد، من أجل حل دائم لهذا الاستحقاق للمواطنين.

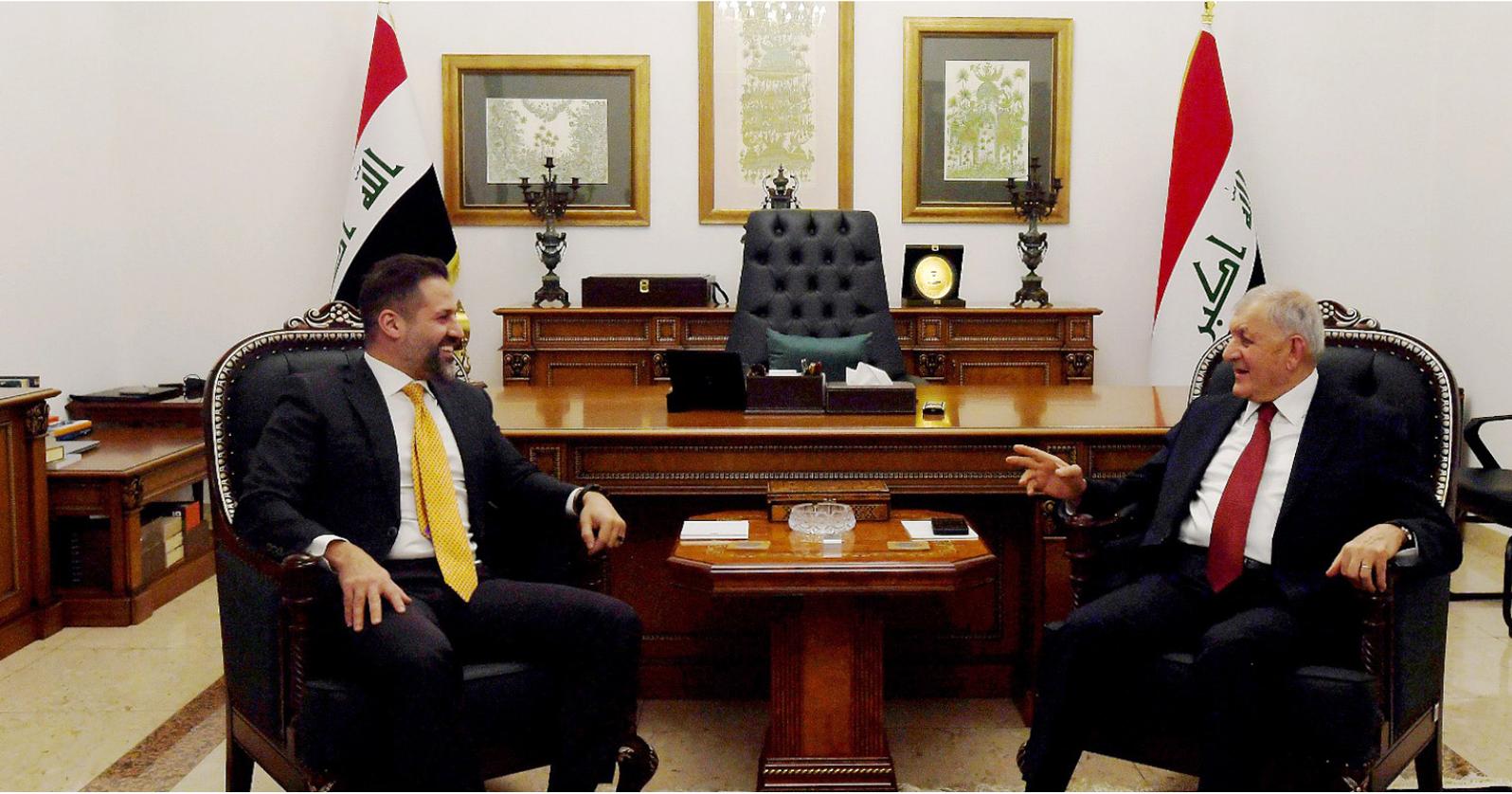
نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني، نرى أن الاضراب والفعاليات المدنية المختلفة للمعلمين والموظفين في محافظة السليمانية، من أجل ضمان رواتبهم ومعيشة أطفالهم وطمأننتهم بهذا الصدد، هي مطالب مدنية عادلة، لأن ظاهرة تأخر وتأخير الرواتب لا تحتتمل أي ذريعة، ولاسيما أن قرارات المحكمة الاتحادية العليا حول استحقاق الرواتب واضحة وضوح الشمس، وينبغي تنفيذ هذا الالتزام المشترك لحكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، بعيدا عن سياسة لي الأذرع.

لذا فإن الاتحاد الوطني، ومع دفاعه عن هذه المطالب المدنية ودعمه واعتزازه بفضاء الحرية الموجود في المنطقة، يشدد على أن النضال المدني ومطالب المعلمين هي مطالب كوردستانية وعراقية شاملة، ويجب أن يكون حلها شاملا أيضا، ويتبعها حرص مشترك من حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، فليس من المشروع أن تعيش جماهير الشعب رهن إرسال أو عدم إرسال أحد استحقاقات المواطنة الطبيعية. يجب إيجاد حل جذري لهذه المشكلة التي تمت إطالتها جزافا.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/٢/٣



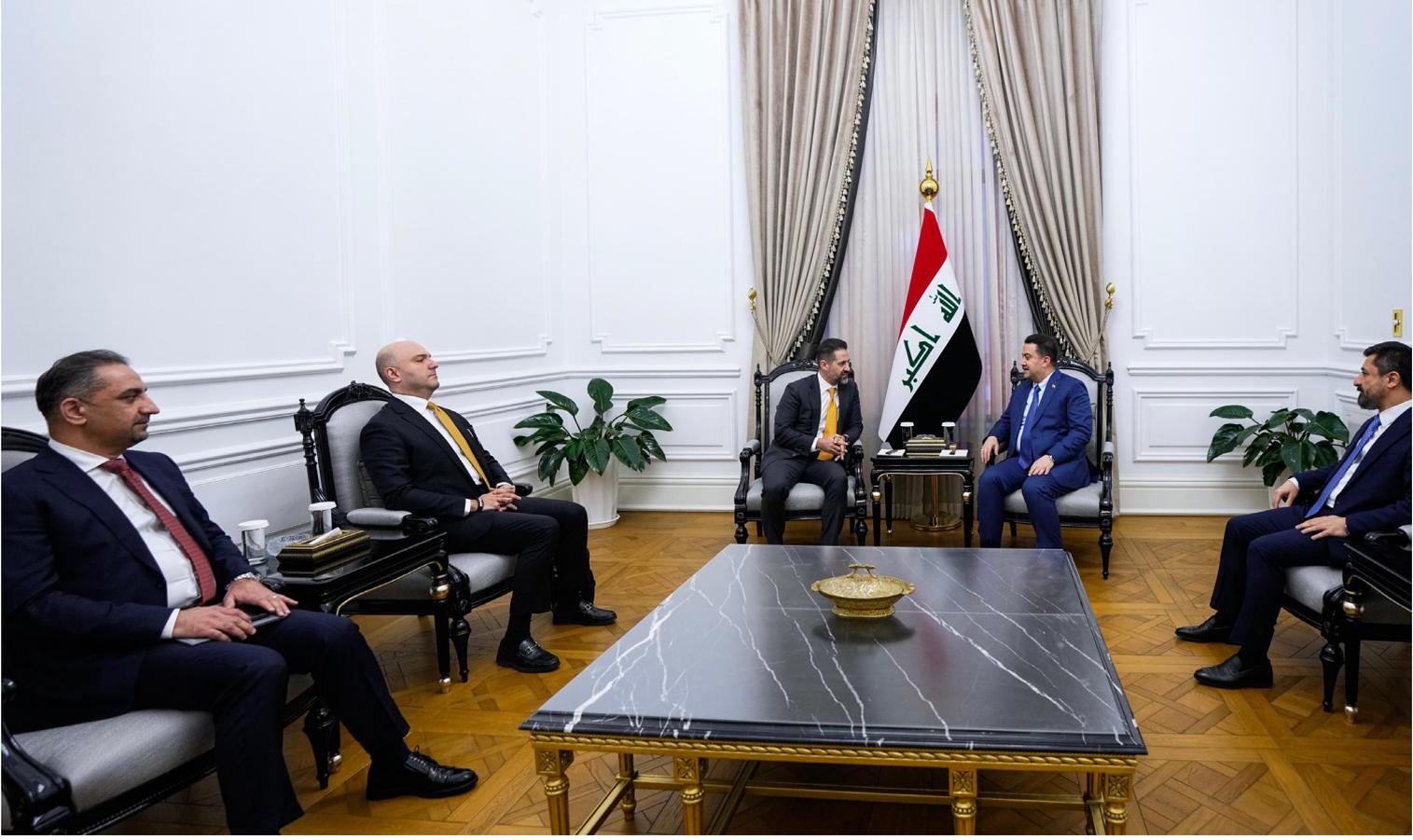
أشادات بجهود رئيس الجمهورية في تقريب وجهات النظر وإيجاد حلول للمسائل العالقة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٣ شباط ٢٠٢٥ ببغداد، نائب رئيس حكومة إقليم كردستان السيد قوباد طالباني.

وجرى خلال اللقاء، بحث الأوضاع في إقليم كردستان، حيث أكد رئيس الجمهورية ضرورة تبني الحوار الفاعل والجاد من أجل حسم المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم وفق الدستور والقانون.

كما بحث اللقاء تصويت مجلس النواب على مشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الاتحادية، وتم التأكيد على ضرورة أن يكون التعديل منطلقاً للتوصل إلى حلول لـصرف مستحقات موظفي الإقليم، وحل الإشكاليات التي تواجه الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في قضية النفط والغاز، وضرورة تمتع العراقيين بثرواتهم الوطنية بعدالة لتحقيق التطور والتنمية الشاملة في البلاد.

بدوره، أشاد السيد قوباد طالباني بجهود السيد الرئيس في تقريب وجهات النظر وإيجاد حلول للمسائل العالقة وبما يؤمن الحياة الحرة الكريمة لجميع أبناء الشعب.



تعديل الموازنة يوسع من مجالات التعاون المؤسسي وفرصة لحل العقبات الإدارية

استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الإثنين، نائب رئيس حكومة إقليم كردستان العراق السيد قباد طالباني، حيث جرى استعراض أبرز الملفات على الصعيد الوطني، وأفضل السبل لتعزيز تنفيذ البرنامج الحكومي، بما يلبي تطلعات المواطنين في جميع أرجاء العراق.

كما شهد اللقاء البحث في عدد من المواضيع المشتركة المسؤولة مع حكومة الإقليم، في ضوء تصويت مجلس النواب لصالح تعديل قانون الموازنة بالأمس، بما يوسع من مجالات التعاون المؤسسي، ويتيح الفرصة لحل العقبات الإدارية المشتركة.

وأشار السيد رئيس مجلس الوزراء إلى دعم الحكومة للحوارات الجارية بين القوى السياسية في إقليم كردستان العراق، وأهمية استكمال تشكيل الحكومة الجديدة للإقليم، في ضوء نتائج الانتخابات التي جرت في تشرين الأول الماضي.



ضرورة اتخاذ الخطوات بمسؤولية من قبل جميع الأطراف

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان الأربعاء ٢٠٢٥/٢/٥ ارمان توبجو القنصل العام التركي في الإقليم وبحثا عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وتطرق جانب من الاجتماع الذي جرى في أربيل الى آخر المستجدات السياسية والأمنية في المنطقة، حيث تم تبادل الآراء بهذا الشأن وأكد قوباد طالباني ضرورة اتخاذ الخطوات بمسؤولية من قبل جميع الأطراف.

كما تم بحث الأوضاع في إقليم كردستان ومناقشات تشكيل الحكومة الجديدة، حيث أشار نائب رئيس مجلس وزراء الإقليم الى «اجتماعات الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني»، وأوضح ان «الفرق الفنية أنهت مباحثاتها ونأمل الوصول الى الاتفاق في أقرب وقت ممكن من اجل تشكيل حكومة تكون بمستوى تطلعات مواطني إقليم كردستان».

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الإقليم وبغداد، أشار قوباد طالباني الى انه «تم اتخاذ خطوات جيدة من اجل ايجاد الحلول الجذرية للمشكلات المالية، وقد توفرت أرضية مناسبة لحل المشكلات والخلافات الأخرى بين الإقليم وبغداد بعد المصادقة على تعديل قانون الموازنة».

وكذلك استقبل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كردستان، الاربعاء ٢٠٢٥/٢/٥ أدريان بيسلستاين القنصل الهولندي العام في إقليم كردستان.

وجرى خلال اللقاء، بحث العلاقات بين اقليم كردستان والحكومة الاتحادية، حيث أكد قوباد طالباني، انه وبعد تعديل قانون الموازنة الاتحادية توفر ارضية جيدة لمعالجة مشاكل الموازنة والرواتب بشكل جذري.

واضاف قوباد طالباني: لن ندخر وسعا في العمل من اجل توفير المستحقات المالية للمواطنين في اقليم كردستان وتطوير معيشتهم.



اللجنة التفاوضية للاتحاد و الديمقراطي: تفاهم مشترك واتفاق مبدئي

اصدرت اللجنة التفاوضية المشتركة للاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي بيانا اكدت فيه انه «تم التوصل الى التفاهم المشترك والاتفاق المبدئي لادارة المرحلة المقبلة»، وفيما يأتي نص البيان:

بيان اللجنة التفاوضية المشتركة

الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني

«اجرت اللجنة التفاوضية المشتركة للاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني اليوم ٤ شباط ٢٠٢٥ آخر اجتماع لها، بعدما عقدت الكثير من الجلسات المكثفة والمناقشات البناءة من اجل العمل المشترك في المرحلة المقبلة للحكم وبما ينسجم مع هذه المرحلة الحساسة وتطلعات مواطني إقليم كوردستان.

وتم خلال الاجتماعات تحقيق التفاهم المشترك والاتفاق المبدئي على اغلب المحاور وسيعرض نتائج الاجتماعات الى اللجنة التفاوضية العليا للطرفين من اجل حسمها».



رئيس الجمهورية وأمين عام الناتو:

دور العراق محوري في تحقيق استقرار المنطقة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٥ شباط ٢٠٢٥ في قصر بغداد، أمين عام حلف شمال الأطلسي (الناتو) مارك روتة والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء، بحث الملفات المشتركة بين العراق والناتو، وأكد السيد رئيس الجمهورية ضرورة توسيع آفاق التعاون الثنائي في مجالات تقديم الاستشارة والإسهام في بناء وتطوير القدرات العسكرية للقوات الأمنية العراقية.

وأشار السيد الرئيس إلى تطور الأجهزة الأمنية بكافة تشكيلاتها وتنامي قدراتها في مجال التدريب والإعداد، مؤكداً أن العراق تجاوز أوضاعاً صعبة تمثلت بالحرب على الإرهاب، وأن قوات الأمن العراقية تمكنت من القضاء على عصابات داعش وفلولها، وباتت تمتلك الجاهزية والقدرة على مواجهة مختلف التحديات الأمنية.

وأوضح السيد الرئيس أن عراق اليوم ينعم بالاستقرار الأمني والاقتصادي، وأن الأطراف السياسية تتبنى مبدأ الحوار فيما بينها، مشيراً فخامته إلى أن العلاقات مع دول الجوار والعالم جيدة، ونرحب بقدوم رجال الأعمال والمستثمرين للاستفادة من الفرص الموجودة في البلاد.

كما شهد اللقاء استعراض مجمل الأوضاع الأمنية في المنطقة، فضلاً عن التباحث بشأن عدد من المسائل التي تخص الدعم اللوجستي لبعثة حلف شمال الأطلسي العاملة في العراق.

من جانبه، أشاد السيد مارك روتة بالاستقرار الداخلي وعودة الحياة الطبيعية في العراق، مؤكداً حرص بعثة الناتو على توطيد علاقات التعاون الثنائي في مجال التدريب والاستشارة وتبادل المعلومات وبما يعزز قدرات القوات المسلحة العراقية بكل صنفها، كما أشار إلى دور العراق المحوري المهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة.



رئيس الجمهورية يستقبل المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وإفريقيا

استعراض تطورات المشهد الإقليمي، والجهود الدولية التي تبذل لمعالجة الأزمات القائمة

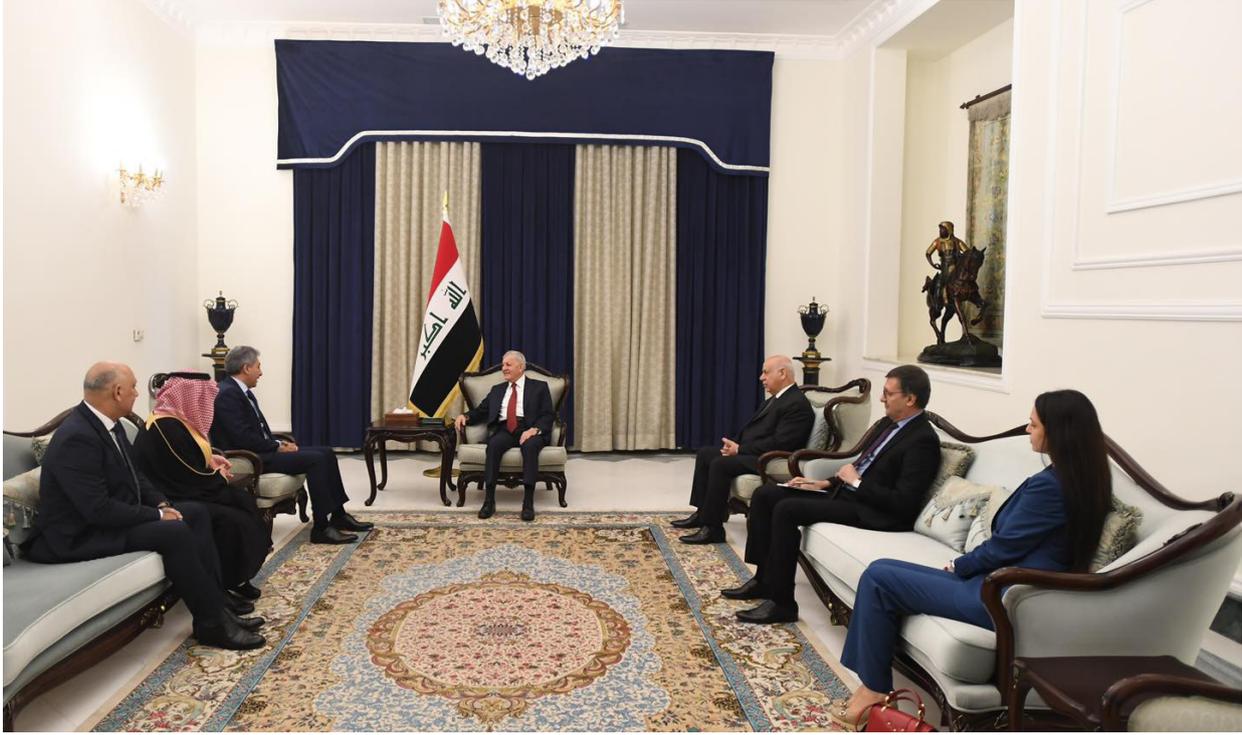
استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٥ شباط ٢٠٢٥، في قصر بغداد، المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وإفريقيا وكيل وزارة الخارجية الروسية، السيد ميخائيل بوغدانوف والوفد المرافق.

ونقل السيد بوغدانوف تحيات الرئيس فلاديمير بوتين إلى فخامة رئيس الجمهورية، وحرص روسيا الاتحادية على تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين في مختلف المجالات، فيما حمل فخامته، السيد بوغدانوف، تحياته وتقديره إلى فخامة الرئيس بوتين، مؤكداً تطلع العراق إلى تعزيز التعاون الثنائي، وتوسيع آفاق الشراكة بما يخدم المصالح المشتركة.

واستعرض اللقاء تطورات المشهد الإقليمي، والجهود الدولية التي تبذل لمعالجة الأزمات القائمة، وسبل التعاون لمواجهة التحديات الراهنة، وترسيخ حالة الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما أكد فخامته دعم العراق لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ولوحدة واستقرار سوريا وأهمية مشاركة جميع الأطراف والمكونات في مسار إعادة بنائها.

من جانبه، أعرب السيد بوغدانوف عن تقدير بلاده للعلاقات المتميزة التي تجمع البلدين الصديقين، مؤكداً دعم موسكو لجهود العراق في ترسيخ أمنه واستقراره، ودوره في خطوات إرساء السلام في المنطقة.



رئيس الجمهورية: السياحة جسر للتواصل بين الشعوب والثقافات

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢ شباط ٢٠٢٥ في قصر السلام ببغداد، وزير السياحة والآثار المصري السيد شريف فتحي ورئيس المنظمة العربية للسياحة الدكتور بندر بن فهد آل فهيد، ومدير عام إدارة النقل والسياحة في جامعة الدول العربية الدكتور بهجت أبو النصر وبحضور وزير الثقافة والسياحة والآثار الدكتور أحمد فكاك البدراني.

وفي مستهل اللقاء، نقل وزير السياحة والآثار المصري تحيات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى رئيس الجمهورية، وتهانيه باختيار بغداد عاصمة للسياحة العربية لعام ٢٠٢٥، كما حمل فخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد الوزير المصري تحياته إلى نظيره المصري، وتمنياته إلى الشعب المصري دوام التقدم والازدهار. واستعرض اللقاء أهمية توسيع آفاق التعاون لدعم الجهود المشتركة لإنجاح بغداد عاصمة للسياحة العربية، والنهوض بالسياحة كقطاع اقتصادي وثقافي محوري، بما يعزز مكانة العراق السياحية عربياً ودولياً. وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن السياحة ليست قطاعاً اقتصادياً فقط بل هي جسر للتواصل بين الشعوب والثقافات، وبما يرسخ فرص التفاهم والتعاون، موضحاً أن العراق يرحب بكل جهد يدعم العلاقات الثقافية والاقتصادية بين الدول. بدوره، تطرق الضيوف إلى أن اختيار بغداد عاصمة للسياحة العربية سيشكل نقطة انطلاق لتطوير السياحة في العراق والمنطقة، ويؤكد مكانة بغداد كوجهة سياحية رائدة على الصعيدين العربي والدولي، معبرين عن سعادتهم لزيارتهم العراق وتواجدهم في بغداد، متمنين دوام الأمن والاستقرار للشعب العراقي.



للجامعات دور أساسي ومهم في نشر الثقافة والوعي وإعداد الأجيال

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢ شباط ٢٠٢٥ في قصر السلام ببغداد، وفد لجنة عمداء كليات الآداب واللغات برئاسة عميد كلية الآداب-جامعة بغداد أ.د. علي عبد الأمير ساجت. وفي اللقاء جرى بحث الواقع التعليمي والثقافي في العراق وسبل الارتقاء به، حيث أوضح السيد رئيس الجمهورية الدور الأساسي والمهم للجامعات في نشر الثقافة والوعي وإعداد الأجيال الشابة المتسلحة بالعلم والمعرفة، مشيراً إلى سمعة المراكز الأكاديمية العراقية وريادتها العربية والعالمية. واستمع رئيس الجمهورية إلى شروح قدمها السادة العمداء حول طرق التدريس المتبعة في جامعاتهم والخطط المستقبلية للارتقاء بالمستوى التعليمي المتبع فضلاً عن الاحتياجات اللازمة لتطوير البنى التحتية وتحديث القاعات الدراسية وتحسينها. من جانبهم أعرب أعضاء الوفد الضيف عن شكرهم وتقديرهم لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية واهتمامه بتطوير الواقع الثقافي والتعليمي، مؤكداً بذلهم الجهود للوصول إلى درجة التميز العلمي ورفع مستوى التصنيف العالمي لجامعاتهم.



ضرورة توحيد الجهود والعمل المشترك لتعزيز المسار الديمقراطي

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٥ شباط ٢٠٢٥، رئيس تيار الحكمة الوطني سماحة السيد عمار الحكيم.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلاد والتطورات الإقليمية والدولية وموقف العراق منها. وتم التأكيد على ضرورة توحيد الجهود والرؤى والعمل المشترك بين القوى السياسية لتعزيز المسار الديمقراطي، ومواجهة التحديات التي تواجه البلاد أثر المتغيرات الدولية والإقليمية وبما يحمي وحدة وسيادة واستقلال العراق. كما تم التأكيد على ضرورة الالتزام بالدستور والقانون وبما يحفظ الاستقرار الأمني والسياسي، ويخدم أبناء الشعب، ويحقق العدالة.

التفاهم والحوار البناء يشكلان الركيزة الأساس لحل القضايا الوطنية

هذا والتقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الاثنين ٣ شباط ٢٠٢٥، الأمين العام لحركة بابليون السيد ريان الكلداني.

وتناول اللقاء مستجدات الأوضاع على الساحة المحلية والتطورات الإقليمية وتداعياتها على المنطقة. وأكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة توحيد الجهد الوطني، والعمل بروح المسؤولية المشتركة، موضحاً أن التفاهم والحوار البناء يشكلان الركيزة الأساس لحل القضايا الوطنية، وتحقيق تطلعات المواطنين في مستقبل أكثر ازدهاراً وأماناً واستقراراً.

من جانبه، رحب السيد ريان الكلداني بهذه الزيارة، مؤكداً دعمه لكل المبادرات التي تصب في مصلحة الوطن، عبر توحيد الجهود ودعم مسار البناء والإصلاح.



ضرورة إضافة جرائم النظام البائد ضد مكونات العراق إلى المناهج الدراسية

استقبلت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، الأحد ٢ شباط ٢٠٢٥ في قصر السلام ببغداد، الأمين العام للمكتب السياسي لتيار الحكمة الوطني السيدة ليلي الخفاجي، والسيدة انتظار أحمد الخزرجي إحد الشهود على الجرائم التي ارتكبتها النظام الدكتاتوري ضد الكرد المؤنفلين.

وأكدت السيدة شاناز إبراهيم أحمد المشرف على ملف إعادة رفات الكرد المؤنفلين، خلال اللقاء، أن العمل متواصل وبهمة عالية من أجل إعادة رفات جميع الكرد المؤنفلين إلى مناطق سكناهم، والكشف عن بقية المقابر، وحسم هذا الملف لما يحمله من معايير إنسانية وأخلاقية.

وأضافت السيدة الأولى أننا «عملنا طيلة الفترة الماضية مع وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي على إضافة الجرائم التي ارتكبتها النظام البائد ضد الكرد والعرب وبقية المكونات إلى المناهج الدراسية لتتعرف الأجيال ما رافق تلك الحقبة الزمنية من حوادث القمع والاستبداد والتسلط».

واستمعت السيدة شاناز إبراهيم أحمد لرواية الشاهدة الخزرجي حول الجرائم التي ارتكبتها النظام الدكتاتوري ضد الكرد في المعتقل خلال فترة سجنها، وعبرت السيدة الأولى عن تعاطفها العميق لما تعرضت له وعائلتها مع أهالي الدجيل من تعذيب وقسوة.

من جانبها، ثمنت السيدة ليلي الخفاجي جهود السيدة شاناز إبراهيم أحمد واهتمامها وإشرافها المباشر على فتح المقابر الجماعية وإعادة الرفات الطاهرة إلى ذويهم، وإنهاء هذه المعاناة الإنسانية، مشيرة إلى ضرورة دعم ورعاية وتعويض ذوي الضحايا وتكريمهم وبما يتناسب مع تضحياتهم.



اهمية حماية الآثار وترميمها والاهتمام بالتراث الوطني

استقبلت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد في مدينة السليمانية، إقليم كردستان العراق، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ورئيس بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) الدكتور محمد الحسان. وتركز اللقاء حول التعاون المشترك بين العراق والامم المتحدة بما يتعلق بحماية الآثار وترميمها والاهتمام بالتراث الوطني، لما للمنظمات الاممية المختصة من خبرات في هذا المجال. واغتتم الممثل الخاص المناسبة للاعراب عن إمتنانه للسيدة الاولى على دعوتها الكريمة لزيارة هذه المدينة.



ضرورة وضع خطة استراتيجية لإعادة إعمار المواطن الأصلي للمسيحيين

استقبلت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، الثلاثاء ٤ شباط ٢٠٢٥ في السليمانية، وفدا ضمّ القس نك باينس، والقس سام كورلي من كنائس بريطانيا، والسيد جان أوتو مرسيس، قس كنيسة النرويج، إلى جانب ممثلين عن منظمة التضامن المسيحي.

وأشارت السيدة الأولى خلال اللقاء، إلى تأريخ التعايش السلمي في المجتمع العراقي الذي يمثل نموذجاً مميزاً للشراكة الوطنية والمصير المشترك.

كما أكدت السيدة الأولى على ضرورة وضع خطة استراتيجية لإعادة إعمار المدن والقرى التي تُعدّ المواطن الأصلي للمسيحيين، وتهيئتها لضمان عودة الحياة إليها، بالإضافة إلى توفير فرص عمل تُسهم في ترسيخ الاستقرار لأبناء هذا المكون، مشددة على أهمية وضع سياسة واضحة تكفل حماية حقوق الأقليات، وتضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص. من جانبه، أشاد الوفد بالدور البارز الذي تؤديه السيدة الأولى في المجالات الإنسانية والثقافية، معربين عن تقديرهم لجهودها في تعزيز الحوار والتفاعل الإيجابي بين الأديان.

وحضر اللقاء ممثل وزارة ثقافة إقليم كردستان السيد مريوان نقشبندي، ومدير عام شؤون المسيحيين في حكومة الإقليم السيد خالد جمال، إضافة إلى ممثلة الديانة الزرادشتية في الإقليم، السيدة آوات حسام الدين.

اقرار التعديل الاول لقانون الموازنة العامة الاتحادية



عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من فصله التشريعي الأول، السنة التشريعية الرابعة للدورة الانتخابية الخامسة، اليوم الاحد برئاسة السيد محسن المندلاوي النائب الأول لرئيس المجلس وحضور ١٧٦ نائباً.

وفي مستهل الجلسة صوت المجلس على تشكيل لجنة نيابية لمتابعة إجراءات التحقيق بقضية التنصت بناء على طلب نيابي مقدم الى رئاسة المجلس.

وصوت المجلس على مشروع قانون التعديل الأول لقانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ المقدم من اللجنة المالية، والذي يهدف لتعيين جهة استشارية فنية دولية متخصصة تعمل على احتساب الكلف التخمينية العادلة لإنتاج ونقل النفط في إقليم كردستان ولكل حقل على حدة والحفاظ على الثروة الوطنية وتعزيز الإيرادات الاتحادية الفعلية وتمكين شركة تسويق النفط (سومو) من الاستخدام الأمثل لمنافذ التصدير وتنويعها.

وأنتهى المجلس قراءة تقرير ومناقشة مقترح قانون التعليم العالي الاهلي المقدم من لجنة التعليم العالي والبحث العلمي. بعدها تقرر رفع الجلسة.

بيان: السوداني يدعو حكومة إقليم ووزارة النفط إلى العمل فوراً بنص تعديل الموازنة

يعبّر رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني عن تقديره للخطوة المسؤولة والبناءة من جانب مجلس النواب الموقر، بإقرار تعديل قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥، قانون (١٣ لسنة ٢٠٢٣)، على وفق نص التعديل الذي ورد من مجلس الوزراء.

وبهذه المناسبة يتوجه سيادته بالشكر للسادة؛ رئيس مجلس النواب، والنائب الأول رئيس جلسة اليوم والنائب الثاني، ورؤساء الكتل البرلمانية، إزاء تفهمهم ودعمهم رؤية الحكومة، الماضية في تنفيذ برنامجها وفق الأولويات التي سبق أن أقرها نواب الشعب، والتي تلبي طموحات أبناء شعبنا العراقي في كل أرجاء وطننا.

إن التصويت على التعديل وفق النص الذي أقره مجلس الوزراء، يؤكد الاستقرار السياسي وحالة التفاهم التي تتسم بها هذه المرحلة، كما تعكس التعاون العالي بين الحكومة ومجلس النواب لمواصلة العمل معاً، في سبيل استمرار زخم عجلة التنمية والإعمار والإصلاح، التي انطلقت ولن تتوقف إن شاء الله، إذ تواصل الحكومة العمل على مواجهة المشكلات والتحديات بروح المسؤولية وانطلاقاً من مصالح العراق العليا. واستناداً إلى هذا التعديل يدعو السيد رئيس مجلس الوزراء، كلاً من حكومة إقليم كردستان العراق، بمؤسساتها المختصة، ووزارة النفط الاتحادية، إلى المباشرة والعمل فوراً بهذا التعديل، من أجل الاستثمار الأمثل لثرواتنا الطبيعية، وعلى وجه الخصوص الثروة النفطية، ولتكن هذه الثروة عاملاً لتدعيم الاستقرار، ودفاعاً إلى المزيد من إنجاز الخطط والبرامج التي تلاقي حاجات أبناء شعبنا الكريم.

باسم العوادي

الناطق باسم الحكومة العراقية

٢- شباط - ٢٠٢٥

كتلة الاتحاد الوطني: رفعنا مطالب المعلمين والموظفين الى الجهات المعنية

من جهة اخرى عقدت كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب الأحد ٢٠٢٥/٢/٢ مؤتمراً صحفياً عقب مصادقة المجلس على تعديل الموازنة العامة الاتحادية وأعلنت انه تم ايصال مطالب المعلمين والموظفين الى رئاسة مجلس النواب والوزراء، ونؤكد دعمنا لمطالبهم».

وقال هريم كمال اغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال مؤتمر صحفي عقده وأعضاء كتلة الاتحاد تابعه (PUKMEDIA) : «ان وحدة كتل الكوردستانية وجهود الجميع أدت الى تمرير تعديل الموازنة لإيجاد حل جذري لمشكلة رواتب موظفي إقليم كوردستان وقد نجحنا في تجاوز هذه العقبة التي طال انتظارها، وبحسب التعديل فانه يتم استئناف تصدير نطف الإقليم عبر شركة سومو».

واوضح هريم كمال اغا انه « رفعنا مطالب المعلمين والموظفين المضربين عن الطعام في السليمانية الى رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء الاتحادي ونحن ندعم مطالبهم وهي مطالب مشروعة، كما طالبنا بإرسال رواتب شهر كانون الأول من العام الماضي الى الإقليم».

وذكر رئيس كتلة الاتحاد الوطني طالبنا بتشكيل لجنة من مجلس الوزراء الاتحادي ومجلس النواب لزيارة المعلمين والموظفين المضربين عن الطعام للوقوف على مشاكلهم وحلها، ونطالب بإنهاء الاضراب نظرا لان حياتهم في خطر وتم إيصال رسالتهم».

مالية الإقليم: توصلنا لاتفاق مع بغداد ولا خوف على رواتب ٢٠٢٥

هذا وأعلن وزير المالية في حكومة إقليم كردستان آوات الشيخ جناب، الاثنين، عن التوصل لاتفاق مع الحكومة الاتحادية حول رواتب موظفي إقليم كردستان، وفيما أكد أن رواتب العام ٢٠٢٥ مؤمنة ولا خوف عليها، أشار إلى إطلاق رواتب كانون الثاني خلال يومين.

وقال الشيخ جناب خلال مؤتمر صحفي إن "اجتماعات ومباحثات اليومين الماضيين في العاصمة بغداد أسفرت عن نتائج طيبة"، مؤكدا "التوصل لاتفاق مع وزارة المالية الاتحادية حول مشكلة رواتب موظفي إقليم كردستان لعام ٢٠٢٥ وإطلاقها في موعدها دون إشكال".

وأضاف أنه "سيتم خلال اليومين المقبلين إطلاق رواتب شهر كانون الثاني من العام الجاري"، معربا عن أمله في أن "يشكل الحدث نهاية لتحول قضية الرواتب إلى مادة خبرية".

من جانبه أكد الدكتور أمانج رحيم سكرتير مجلس وزراء إقليم كردستان، ان هناك العديد من الفقرات المهمة في تعديل المادة ١٢ من قانون الموازنة الاتحادية.

واضاف الدكتور أمانج رحيم خلال بيان: بعد ان قرر مجلس الوزراء الاتحادي المصادقة على تعديل المادة ١٢ من قانون الموازنة الاتحادية، وخاصة الفقرة التي تتعلق بتصدير النفط من إقليم كردستان، قام مجلس النواب خلال جلسته، اليوم الاحد، بالتصويت على هذا التعديل.

واوضح: وهنا اود ان ابين بعض النقاط المهمة الواردة في هذا التعديل الذي يؤدي الى تصدير النفط من قبل إقليم كردستان عن طريق شركة تسويق النفط الاتحادية (سومو):

اولاً: تولي وزارة المالية الاتحادية تعويض حكومة إقليم كردستان العراق من النفقات السيادية عن كلف الإنتاج والنقل، عن كميات النفط المنتجة في الإقليم التي يتم استلامها من قبل شركة تسويق النفط (سومو)، أو وزارة النفط الاتحادية لتصديرها الى الاسواق العالمية عن طريق ميناء جيهان وتدخل وارداتها في الخزينة الفيدرالية، واذا لم يتم تصدير النفط تستخدم تلك الكميات للاستخدام الداخلي وفقا لاحكام الفقرتين أ و ب، من المادة ١٢ ثانياً.

ثانياً: يتم احتساب الكلف التخمينية العادلة للإنتاج والنقل لكل حقل على حدة، من جهة استشارية فنية دولية متخصصة، تحدها وزارة النفط الاتحادية بالاتفاق مع وزارة الثروات الطبيعية بالإقليم، خلال (٦٠) يوماً من نفاذ هذا القانون، وفي حالة عدم الاتفاق خلال المدة المذكورة، يحدد مجلس الوزراء الاتحادي الجهة الاستشارية المشار إليها.

ثالثاً: تقدم الجهة الاستشارية الدولية المذكورة في الفقرة السابقة، كلفة الإنتاج والنقل المخمّنة إلى وزارتي النفط، والمالية الاتحاديتين، وحكومة إقليم كردستان العراق، ويتم اعتمادها لأغراض هذا القانون، ويكون احتساب التعويض المذكور بناءً على الكلفة المذكورة للبرميل مضروبة بعدد البراميل المستلمة وفقاً للفقرتين (أ) و(ب)، من هذا البند، وتتولى وزارة المالية الاتحادية دفع المبالغ لحكومة الإقليم.

رابعاً: لحين تنفيذ الفقرة ٣ اعلاه وتحديد كلفة حقيقة عادلة لنفط الاقليم من قبل تلك الجهة الاستشارية، يجب فوراً المباشرة عند دخول تعديل المادة ١٢ من قانون الموازنة حيز التنفيذ بتسليم النفط المنتج في الإقليم إلى شركة تسويق النفط (سومو)، أو وزارة النفط الاتحادية وفق الفقرتين (أ) و (ب) من هذا البند، ويتم تعويض كلف الإنتاج والنقل من قبل وزارة المالية الاتحادية كسلف، بمعدل (١٦) دولاراً للبرميل، يتم تسويتها لاحقاً بعد استكمال الاستشاري الفني المتخصص المذكور أعلاه، وبأثر رجعي من تاريخ المباشرة بتسليم النفط بموجب هذا التعديل.

رئيس الاقليم: نأمل أن يتبع تعديل الموازنة حل نهائي لقضية الرواتب والمستحقات

نرحب بتصويت مجلس النواب على تعديل قانون الموازنة العامة الاتحادية ونشد على أيدي مجلس النواب وجميع من شارك في إعداد التعديل وإقراره.

الشكر والتقدير الخاص لدولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، الذي كان متعاوناً معنا منذ البداية بإخلاص وبروح وطنية، لحل القضايا المتعلقة بالموازنة والرواتب والمستحقات المالية لإقليم كردستان. كما نشكر الوفد المفاوض والجهات المعنية في حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية.

إن هذه الخطوة، خطوة إيجابية ومبشرة من شأنها أن تعود بالخير وتصب في مصلحة العراق كله بما فيه إقليم كردستان. نأمل أن تصبح بداية لحل المشاكل الأخرى وأن تتبعها في أقرب وقت أخبار سارة عن الحل النهائي لمسألة الرواتب والمستحقات المالية لإقليم كردستان. نؤكد أننا سنواصل سعينا لحل جميع المشاكل من خلال الحوار والتفاهم.

نيجيرفان بارزاني

رئيس إقليم كردستان

٣ شباط ٢٠٢٥



المحكمة الاتحادية توقف تنفيذ قوانين العفو والاحوال الشخصية واعادة العقارات

اصدرت المحكمة الاتحادية العليا أمراً ولائياً بإيقاف تنفيذ قوانين العفو العام والأحوال الشخصية وإعادة العقارات الى أصحابها. وقال الدكتور بريار رشيد عضو كتلة الاتحاد الوطني في تصريح لـ (PUKMEDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني: « ان ما اصدرتها المحكمة الاتحادية العليا اليوم هو امر ولائي ويعني ايقاف تنفيذ هذه القوانين وليس الغائها».

واضاف: « القرار الصادر من المحكمة الاتحادية سوف يؤثر على الاوضاع في العراق واعمال الحكومة والبرلمان بصورة مباشرة، ومن المنتظر ان يكون هناك مساعي لعقد جلسة مجلس النواب الا ان عددا كبير من الاطراف السياسية يتوقع ان تقاطع الجلسة وخاصة الاطراف السنية».

وصوت مجلس النواب، في ٢١ يناير الماضي، على ثلاث قوانين هي: مقترح قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المادتين ٢، ١٠، ومشروع قانون اعادة العقارات الى اصحابها المشمولة ببعض قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل ومشروع قانون التعديل الثاني لقانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦.

وبحسب فحوى الامر الولائي فان ايقاف تنفيذ هذه القوانين هو اجراء وقائي مؤقت الى حين الفصل في مدى دستورية القوانين الثلاث ومطابقتها للدستور العراقي الدائم.

وقد شهدت الجلسة البرلمانية اعتراضات من قبل عدد من النواب الذين اتهموا رئيس البرلمان محمود المشهداني بمخالفات في آلية التصويت، حيث أكد بعضهم أن التصويت تم دون الالتزام بالإجراءات الرسمية، مثل رفع الأيدي، ونتجت عن هذه الاعتراضات تسجيل الشكوى ضدها حيث تم اصدار امرا ولائيا بايقاف تنفيذ هذه القوانين من قبل المحكمة الاتحادية العليا.

المحكمة الاتحادية: قراراتنا باتة وملزمة ومحصنة من الطعن بحكم الدستور

اعلنت المحكمة الاتحادية العليا الاربعاء ٢٠٢٥/٢/٥ ان قراراتها باتة وملزمة وتشمل جميع الاحكام والقرارات الصادرة بما فيها الاوامر الولائية. يأتي توضيح المحكمة الاتحادية بعد ان اصدر مجلس القضاء الاعلى بيانا عقب اجتماعه يوم الاربعاء انتقد فيه الامر الولائي الصادر من المحكمة الاتحادية واكد ان القوانين المطعون فيها لم تكتمل جميع مراحل التشريع حيث النشر في الجريدة الرسمية. ووضحت المحكمة الاتحادية العليا «ان قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة بموجب احكام المادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ التي نصت على انه (قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة)، وان النص آنف الذكر يشمل جميع الاحكام والقرارات الصادرة منها بما فيها الأوامر الولائية».

واكدت «ان المادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ حصنت جميع قراراتها من الطعن بها والزمتم تنفيذها ذلك ان الدستور هو وثيقة الشعب وان احكام المحاكم الدستورية تستند في قوتها الى تلك الوثيقة، التي تلزم الجميع عدم انتهاكها او خرقها والتقييد بمضمونها ومحتواها».

مجلس القضاء الاعلى: لايجوز ايقاف تنفيذ قوانين لم تنشر في الجريدة الرسمية

وعقد مجلس القضاء الأعلى جلسته الرابعة حضوريا والكترونيا صباح الاربعاء الموافق ٢٠٢٥/ ٢/ ٥، برئاسة السيد رئيس محكمة التمييز القاضي الدكتور فائق زيدان.

وبحسبالدائرة الاعلامية للمجلس فانه «تم خلال الجلسة مناقشة موضوع الأمر الولائي الصادر من المحكمة الاتحادية ذي العدد (٣) وموحداته ٤ و ١٨ و ١٩ و ٢١ / اتحادية / أمر ولائي (٢٠٢٥) في ٤ / ٢ / ٢٠٢٥ بإيقاف تنفيذ القوانين الثلاثة التي تم إقرارها في جلسة مجلس النواب العراقي في ٢١ / ١ / ٢٠٢٥ توصل الى إن موضوع نفاذ القوانين والطعن بعدم دستوريته تمت معالجته بأحكام المادتين (٩٣/أولاً) و (١٢٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ إذ يقتضي ابتداءً عند الطعن بعدم دستورية أي قانون يصدر من مجلس النواب أن يتم نشره في الجريدة الرسمية حتى يصبح القانون محلاً للطعن بعدم دستوريته وهذا ما استقر عليه قضاء المحكمة الاتحادية العليا في العديد من قراراتها ومنها القرار ذي العدد (٨٨/اتحادية/٢٠١٦) في ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٦ والقرار المرقم (٣١/اتحادية/٢٠١٨) في ١١ / ٣ / ٢٠١٨».

وذكر «من باب أولى لا يجوز إيقاف تنفيذ القانون الذي يتم تشريعه من قبل مجلس النواب العراقي قبل نشره في الجريدة الرسمية، ولان الأمر الولائي الذي أصدرته المحكمة الاتحادية العليا أنف الذكر قد نص صراحةً على إيقاف تنفيذ

إجراءات صدور ونفاذ قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل وقانون إعادة العقارات الى أصحابها المشمولة ببعض قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل على الرغم من أن هذين القانونين لم ينشرا في الجريدة الرسمية لحد الآن، وبهذا يعتبر الأمر الولائي غير ذي موضوع لأنه قد انصب على قانونين غير نافذين لعدم نشرهما في الجريدة الرسمية وان مجرد التصويت عليها فقط في مجلس النواب العراقي يقتضي التريث في إصدار أي قرار سلباً أو إيجاباً يتعلق بتنفيذ القانون. وبين أنه «ورد في قرار المحكمة الاتحادية العليا (الخاص بإصدار الأمر الولائي في ٤/ ٢/ ٢٠٢٥) بأن إصدار أمر ولائي مستعجل بناءً على طلب مستقل أو ضمنى في الدعاوى الدستورية المقامة أمامها لم يتم التطرق إليه كما لم تتم معالجته في قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل، ولا النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، وبذلك فهو يخضع للأحكام المشار إليها في المادتين (١٥١ و ١٥٢) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل استناداً للمادة (٣٩) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا، وخلصت المحكمة الاتحادية في قرارها إلى إن إصدار أمر ولائي مستعجل محكوم فقط بالضوابط والشروط الواجب توافرها لإصداره الواردة في قانون المرافعات المدنية المذكور، وبالرجوع الى تلك الضوابط والشروط نجد إنها أجازت لمن له الحق في الاستحصال على أمر من المحكمة للقيام بتصرف معين بموجب القانون أن يطلب من المحكمة إصدار هذا الأمر في حالة الاستعجال على وفق الإجراءات المبينة في المادتين (١٥١ و ١٥٢) من قانون المرافعات المدنية، وإذ أن المادة (١٢٩) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ منعت إيقاف تنفيذ القوانين أو تأجيل تنفيذها أو التريث بها ((قرار المحكمة الاتحادية العليا ذي العدد (٧٥/اتحادية/أعلام/٢٠١٥) المؤرخ ١٢ / ٨ / ٢٠١٥))، مما يكون طلب إيقاف تنفيذ القوانين ومن ضمنها قانون التعديل الثاني لقانون العفو العام رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦ غير وارد قانوناً لتعارضه مع النص الدستوري واستقرار المحكمة الاتحادية العليا وعدم مراعاة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية».

واكد «مجلس القضاء الاعلى عن «أن المادة (١٥٣/مرافعات) أجازت للمتضرر من الأمر الولائي الطعن فيه بالتظلم أمام المحكمة الذي أصدرته ومن ثم الطعن فيه تمييزاً في حين أن المحكمة الاتحادية وصفت أمرها الولائي بالبات والملزم للسلطات كافة خلافاً لنصوص قانون المرافعات المدنية الذي استندت عليه والمادة (٣٩) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا، إضافة إلى ذلك أن الأوامر الولائية هي قرارات وقتية ولا تتمتع بالحجية الباتة والملزمة التي هي صفة تلازم الأحكام النهائية الفاصلة في موضوع النزاع وإذ أن المحاكم ملزمة بتطبيق قانون العفو العام المصوت عليه من قبل مجلس النواب العراقي بتاريخ (٢١ / ١ / ٢٠٢٥) وأن المادة (١٢٩) من الدستور منعت تعطيل تنفيذ القوانين ما دام لم يصدر قرار بات بعدم دستوريته أو إلغائها من الجهة التي أصدرتها، وبالتالي يكون لزاماً على المحاكم المضي بتنفيذ قانون تعديل قانون العفو العام على وفق نصوصه والتعليمات التي أصدرها مجلس القضاء الأعلى بهذا الخصوص».



إشادة من الحكومة الاتحادية بالمستوى الرفيع لمكافحة المخدرات في السليمانية

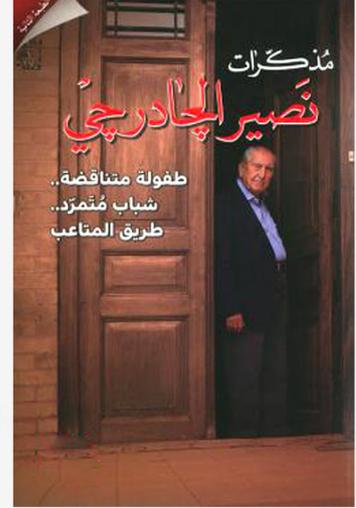
أكد المدير العام لشؤون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، في وزارة الداخلية الاتحادية، ان محافظة السليمانية في مستوى جيد جدا، فيما يخص مكافحة الاتجار بالمواد المخدرة.

وقال د. بريار رشيد، عضو كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب العراقي، في تصريح لـ PUKMEDIA: «زرنا اليوم الإثنين ٢٠٢٥/٢/٣، المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية التابعة لوزارة الداخلية في الحكومة الاتحادية، وبحثنا مع اللواء أحمد الزركاني المدير العام، جملة مسائل أمنية مشتركة بين اقليم كوردستان وبغداد».

وأضاف د. بريار رشيد: «أكد سيادة اللواء أحمد الزركاني خلال اللقاء، أن محافظة السليمانية نموذج رائع وفي مستوى جيد جدا، فيما يخص مكافحة الاتجار بالمخدرات، كما أشار الى أنه هناك تنسيقا جيدا بينهم وبين القوات الأمنية في السليمانية»، مؤكداً أن «مدير عام شؤون المخدرات أوضح أن حرص القوات الأمنية هناك له تأثير فعال جدا في حماية الأمن والاستقرار في الاقليم والعراق بصورة عامة».

وبين عضو مجلس النواب، أنه «تم التأكيد على ضرورة زيادة التنسيق والتعاون في المستقبل، ووضع خطط وبرامج محكمة وآليات عملية، بهدف تقليل تأثير الظواهر السلبية على المجتمع».

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



مكانة الرئيس مام جلال في مذكرات نصير الجادري

زعيم سياسي محك وكتلة وفاء لا تتغير

طريق المتاعب». وأثناء تصفحي للكتاب، لفتت انتباهي بشكل خاص مكانة وفاء الرئيس مام جلال وأهمية دوره في مجريات الأحداث السياسية، حتى في اللحظات التي لم يكن فيها حاضراً جسدياً. هذه الأهمية تتجسد في قول الشاعر: «وفي الليلة الظلماء يُفتقد البدر». هذا

استغليت فرصة عدم انشغالي بالدروس في وقت امتحانات الفصل الأول في الجامعة، ودخلت مكتبي لأتجول بين كتبتي، وكما هو الحال دائماً، جذبتني مذكرات أحد الشخصيات السياسية البارزة، بدأت بقراءة كتاب «مذكرات نصير الجادري: طفولة متناقضة، شباب متمرد،

الجادرجي : مام جلال كان من القلائل الذين لم تغيرهم المناصب

ذاته، يعمل على ضمان التوازن داخل المشهد السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣.

بين التناقضات والتمرد

الكتاب، الذي يمتد إلى ٤٩٤ صفحة، ليس مجرد سيرة ذاتية، بل هو شهادة حية على العقود المتغيرة التي مر بها العراق، من العهد الملكي إلى الجمهوري، ومن حقبة الديكتاتورية إلى مرحلة ما بعد ٢٠٠٣. يروي الجادرجي، المولود عام ١٩٣٣، كيف كانت طفولته مزيّجا من التناقضات، وكيف تمرد شبابه على الواقع السياسي، ليجد نفسه لاحقا في «طريق المتاعب»، وهو العنوان الذي يلخص مسيرته السياسية والمهنية.

الحنكة والإنسانية

يبقى «الرئيس مام جلال» أحد النماذج السياسية النادرة التي توازن بين الحنكة والإنسانية، فهو لم يكن فقط زعيماً سياسياً، بل كان مثلاً للوفاء لمن ساندوه، وعاملاً على لَمّ شمل الفرقاء. وبين صفحات «مذكرات نصير الجادرجي»، يظهر هذا الجانب جلياً، ليؤكد أن السياسة ليست مجرد لعبة مصالح، بل قد تكون أيضاً ساحة للمبادئ والوفاء. يُعد هذا الكتاب شهادة تاريخية قيّمة، تسلط الضوء على شخصيات صنعت تاريخ العراق الحديث، وتدعونا إلى التأمل في أدوارهم، وربما استلهم الدروس من رحلتهم.

البيت الشعري يعكس تماماً مكانة مام جلال، حيث كان حضوره كالنور الذي يضيء الطريق، حتى في غيابه الجسدي.

الرئيس مام جلال: وفاء لا يتغير

من بين الشخصيات البارزة التي ورد ذكرها في المذكرات، يبرز الرئيس مام جلال الذي يظهر في الكتاب ليس فقط كزعيم سياسي محنك، بل كإنسان يحمل في قلبه قيم الوفاء والاعتراف بالجميل، يشير نصير الجادرجي إلى أن مام جلال كان من القلائل الذين لم تغيرهم المناصب ولم تبعدهم بروتوكولات الرئاسة عن أصدقائهم ورفاقهم القدامى.

يصف الجادرجي كيف كان مام جلال دوماً يسأل عنه ويطمئن عليه في أصعب الظروف، وخاصة بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، حيث كانت بغداد تعيش أوقاً عصيبة. كما يذكر أن الرئيس طالباني كان أول من شجعه على دخول الحكومة، مؤمناً بأهمية الخبرات الوطنية في بناء الدولة. وليس هذا فحسب، بل كان دائم الذكر لوالده كامل الجادرجي (١٨٩٧-١٩٦٨)، أحد رموز السياسة العراقية، وجريدته «الأهالي»، وحزب «الوطني الديمقراطي»، مما يعكس إخلاصه وتقديره لمن ساهموا في بناء الفكر السياسي الحديث في العراق.

صانع التوافقات

تُظهر المذكرات جوانب قيادية أخرى لرئيس مام جلال، فهو لم يكن مجرد سياسي يسعى لتحقيق مكاسب حزبية، بل كان رجل دولة بكل ما تحمله الكلمة من معنى. فقد كان صاحب رؤية استراتيجية استطاع من خلالها توحيد الفرقاء السياسيين، وإقناع الجميع بضرورة التعايش المشترك واحترام الحقوق. ووفقاً لنصير الجادرجي، فإن مام جلال لم ينس يوماً شركاءه السياسيين، بل ظل وفيّاً لعهوده وتحالفاته، يدافع عن القضية الكردية، وفي الوقت



* د. سعدي الابراهيم

جدوى تشكيل مجلس الاتحاد العراقي

يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته، وكل ما يتعلق به بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب).

إلا أن النص اعلاه لم يتم تطبيقه الى هذه اللحظة، وبقي العراق يعمل بمجلس النواب فقط. وبالرغم من ان البعض يرى بأن تشكيل مجلس الاتحاد لن يأتي بجديد، وستتكلف الدولة التبعات المالية دون ان تكون له فائدة حقيقية. على اعتبار ان المحاصة سوف تصل

غالباً ما تتكون السلطة التشريعية في الدول الفيدرالية، من مجلسين، الاول هو مجلس النواب، والثاني هو مجلس الاتحاد، الذي يضم عددا من الاعضاء يمثلون الولايات او الاقاليم. وهذا المجلس له فوائد متعددة، بالأخص اذا تميز اعضاؤه بالكفاءة والخبرة. علما ان طريقة تشكيله تختلف من دولة الى اخرى، الا ان خطوطه العريضة تكاد ان تكون واحدة.

العراق بما انه دولة فيدرالية فقد اشار الدستور الدائم في مادته الـ 65 ما نصه (يتم انشاء مجلس تشريعي يدعى بـ«مجلس الاتحاد»

هذا النص الدستوري لم يتم تطبيقه الى هذه اللحظة

حلول عملية للمشاكل العامة في البلاد. ويزداد هذا الاحتمال عندما تكون اعمار اعضاء المجلس متقدمة.

٣- تمثيل المحافظات والاقاليم بشكل متساو:

عندما يكون لكل محافظة واقلية عدد متساو من الممثلين في مجلس الاتحاد، فإن هذه الميزة ستزرع الاطمئنان في نفوس سكان كل محافظة، كونها لن تسمح للمحافظات ذات الاغلبية السكانية من فرض نفسها على المحافظات الاقل سكانا، على اعتبار ان ممثلي كل محافظة في مجلس النواب يزداد كلما ازداد عدد سكانها.

٤- تشكيل مجلس الاتحاد يساعد في التخلص من المحاصصة:

فلن يكون عدد النواب كافيا، لإخضاعه لقاعدة المحاصصة، وبالتالي من الممكن ان يشكل المجلس الشرارة الاولى لإرساء قواعد الثقافة الديمقراطية الحقيقية.

اذن، ان تشكيل مجلس الاتحاد العراقي من الممكن ان يمد النظام السياسي بمؤسسة جديدة قد تكون ذات اهمية كبيرة في المستقبل.

اليه بطريقة او بأخرى، وسوف يصبح نسخة مشابهة لمجلس النواب.

الفوائد للدولة العراقية

الا ان البعض الاخر، على العكس من ذلك يرى بأن مجلس الاتحاد سوف يحقق جملة من الفوائد للدولة العراقية، ومن اهمها الآتي:

١- ضبط ايقاعات مجلس النواب:

عندما يكون هناك مجلس اخر، فلن يذهب مجلس النواب بعيدا في حريته، بل سيجد نفسه مراقبا واهيانا مجبرا على الاستماع الى المجلس الثاني الذي هو مجلس الاتحاد الذي سيحاول ان يمارس صلاحياته، ويعطي رأيه الذي قد يكون اقوى من مجلس النواب في حال نص القانون الذي سينظمه على ذلك.

٢- رقد الحكومة بمقترحات وطول للمشاكل العامة:

بالأخص اذا ما ضم مجلس الاتحاد بين طياته خبراء او اساتذة جامعات، فيستطيع ان يقدم خبرات اعضاءه على شكل مقترحات او

زهير كاظم عبود:

دور القضاء في محاربة الفساد

توضح طبيعة العمل القضائي، ف الجريمة الرشوة تعد من الجنايات، التي تعاقب مرتكبها بالسجن والغرامة، وتمثل ليس فقط إخلالا بالواجبات الوظيفية، بل خيانة وخسة في استغلال الموقع الوظيفي ليس فقط لمن طلب الرشوة، إنما تنسحب على من وافق على إعطاء الرشوة برضاه أو عرض الرشوة، مقابل أداء عمل أو الامتناع عنه ساعيا لإفساد ذمة الآخر، أما جرائم الاختلاس فتشكل ضررا جسيما للمال العام وخيانة للمجتمع واستغلالا للمركز التنفيذي وانتفاعا في غير محله القانوني والشرعي، وهي من الجرائم العمدية التي وضع لها المشرع عقوبة مشددة، أما جرائم الاضرار بالمال العام والمصالح العامة، فهي يشكل جريمة مثلما تشكل فشلا في أداء المهمة، التي عهدت الى الموظف لتأديتها، بالإضافة الى جرائم غسيل الأموال، التي أضرت كثيرا بالاقتصاد الوطني ولم نتلمس تصديا يتناسب مع حجم خطورتها تحقيقا ومحاكمة،

يعد دور القضاء في محاربة الفساد عنصرا أساسيا من عناصر حماية المال العام، ويشكل ايضا التطبيق السليم للقانون، باعتبار أن السلطة القضائية ليس فقط تتمتع باستقلاليتها، إنما لا سلطة تعلو فوق سلطة القضاة غير سلطة القانون، وأنه لا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء وشؤون العدالة بأي شكل من الاشكال، وفي سبيل التصدي لكل أشكال الفساد في البلاد يواجه القضاء العراقي، تحديات عديدة وغياب الفهم القانوني للعمل القضائي، عند بعض الشخصيات السياسية والتنظيمات السياسية، نتيجة ضعف الثقافة القانونية في المجتمع بشكل عام.

وفي سبيل أن يأخذ القضاء العراقي دوره الفاعل والمهم في ملاحقة الفاسدين، لا بد أن يتم تفعيل القوانين الرادعة، التي تساند مهمة التصدي للفساد، ولا بد من تفعيل الظروف القضائية المشددة للفعل عند فرض العقوبة، ولا بد من نشر الثقافة القانونية التي

كل منها، وأن يتم تفعيل دور هيئة النزاهة، باعتبارها هيئة تنفيذية تتبع مجلس النواب وتأخذ دور المحقق أمام سلطة التحقيق القضائية. تفعيل دور القضاء في محاربة الفساد في تبسيط الإجراءات، التي تتخذها السلطة القضائية ويؤديها القضاة، وخصوصاً منهم قضاة التحقيق، ولذلك فإن عرض الأمور بعد انتهاء التحقيقات وإحالتها على المحكمة المختصة يجعل السلطة في منأى عن الطعون والاستنتاجات، ولأن الناس تثق بالقضاء وتعتبره الجدار الحامي للحقوق والحريات، فإن تفعيل العلاقة بين السلطة القضائية ومنظمات المجتمع المدني والاعلام لها التأثير الإيجابي والفاعل في محاربة الفساد.

كما أن تفعيل ملفات الاسترداد للمتهمين ومتابعة ملاحقتهم لعادتهم ومحاكمتهم بشكل قانوني مع توفر الضمانات القانونية، يشكل نقطة أساسية مهمة في ملف

الثقة بقضاة السلطة القضائية تعزز دورهم في التصدى للفساد

محاربة الفساد، ونجد أن التفكير بجعل ارتباط هيئة النزاهة مع تمتعها بالاستقلالية التي نص عليها الدستور عملياً بمجلس القضاء الأعلى أكثر فاعلية وجدوى، باعتبار أنها تخضع لرقابة مجلس النواب، بينما تقوم بكامل عمل التحقيق الأولى، الذي يوجب التحقيق الابتدائي في قضايا النزاهة والتي تؤدي دورها القانوني في مكافحة الفساد بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية وتعمل بالتنسيق مع قضاة التحقيق المختصين في هذا الجانب، ونجد ان مزيداً من الثقة بقضاة السلطة القضائية وبشكل شفاف يعزز من دورهم ويدفعهم للمزيد من المواقف التي تتصدى لكل اشكال الفساد.

كما لم نلمس جدية محاربة الكسب غير المشروع للأموال المتكدسة والضحمة، التي حصل عليها بعض الافراد دون معرفة مصدرها أو الكشف عن حقيقة هذه الأموال، خصوصاً أن القانون ألزم الوظائف التنفيذية والقضائية والتشريعية على تقديم الإقرار المالي عن الذمة المالية.

وامام انتشار مثل هذه الظواهر الدخيلة على المجتمع، وانسجاماً مع دور السلطات التشريعية والتنفيذية، فإن التطبيق القضائي الذي يفرضه الواقع على مرتكبي مثل هذه الجرائم، ألا يتم اخلاء سبيل المتهمين بكفالة، ومع أن إخلاء السبيل بكفالة لا يعني

غلق القضية التحقيقية أو الإفراج عن المتهم، الآن التحقيق يوجب أن يبقى المتهم قيد التحقيق وألا يتم منحه الفرصة للإفلات من المحاكمة والتحقيق بالسفر الى خارج العراق بالطريق الرسمي أو غير

الرسمي، وأن يتم حجز الأموال المنقولة وغير المنقولة ضماناً للمال العام، وفي جميع الأحوال فان الظروف القضائية المشددة للفعل عند فرض العقوبات تتناقض وتتقاطع مع قرارات إيقاف تنفيذ العقوبات بحق الجناة عند فرض العقوبات عليهم، وإيقاف التنفيذ يتم اعتماده من قبل محكمة الموضوع، حين تجد أن المتهم غير محكوم سابقاً عن جريمة عمدية وأن أخلاقه وماضيه وسنه وظروف جريمته تبعث على الاعتقاد، أنه لن يكرر مثل هذه الجريمة.

وامام الظروف التي يمر بها العراق وهو يسعى بشكل جاد أن يؤسس دولة للقانون، ورسالة في جميع قرارات السلطات، التي تنسجم في أداء دور

المرصد السوري و الملف الكردي

فرنسا:

الكرد حفاؤنا
المخلصون
ولن نتخلي
عنهم



شمال شرق سوريا.
وأوضح: فرنسا قامت بدور الوسيط بين الجنرال
مظلوم عبدي وتركيا لتسهيل الحوار مع الإدارة
الجديدة في دمشق. ك
ما أكدت فرنسا دورها الوسيط بين كورد سوريا
وكورد العراق، حيث سيشترك الكُرد في المؤتمر
الدولي حول سوريا المقرر عقده في ١٣ فبراير المقبل
في باريس.
ويرى مراقبون أن هذه التصريحات تُعدُّ تعبيرًا عن
التزام فرنسا بدعم الكرد وضمن مشاركتهم الفعالة
في مستقبل سوريا.

أعرب وزير الخارجية الفرنسي، جان نويل بارو،
عن شكره لتكريم الكرد، مشيرًا إلى أنهم حفاؤنا
المخلصون وإخواننا في السلاح، كما أكد التزام فرنسا
بعدم التخلي عنهم.
وأشار بارو إلى أن بشار الأسد ارتكب الجرائم ضد
مواطنيه منذ ثلاثة عشر عاماً، وأن ظهور خطر التنظيم
الإرهابي داعش زاد من تعاون فرنسا في محاربته إلى
جانب حلفائنا الكورد.
وأشار بارو إلى أن الكُرد يشكلون الضمانة الوحيدة
في سوريا للحد من انتعاش داعش، نظراً لوجود
سجناء لمقاتلي داعش ومخيمات لعائلاتهم في



صالح مسلم : لن نتنازل عن مكاسبنا

***صحيفة«العرب» اللندنية**

يسيطرون على مناطق عدة في شمال وشمال شرق البلاد من خلال الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية قسد، ولا تزال المفاوضات جارية معهم حول ملفات شائكة، بينما يواجهون حربا يقودها ضدهم مقاتلو ما يعرف باسم الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا. فما موقف الكرد من هذه التطورات، وما موقعهم في المشهد الذي يُرسم حاليا، وهل يمكن أن تقبل قسد بحل تشكيلاتها وتسليم أسلحتها؟

وبخلاف الكثير من القيادات الكردية التي تبدو تصريحاتها متحفظة على ما يجري بدبلوماسية، فتح

*اجرى الحوار :محمد شعير: تشهد الساحة السورية تطورات متسارعة من شأنها أن ترسم ملامح المشهد السياسي المليء بالظلال والأسئلة، بعد أن تم تنصيب أحمد الشرع رئيسا، وإعلان حل ١٨ فصيلا عسكريا لينضوي مقاتلوها تحت راية الجيش السوري الجديد المزمع تشكيله، وإصدار قرارات عدة بشأن المرحلة الانتقالية، بينها اعتزام تشكيل حكومة جديدة شاملة تعكس التنوع، للمشاركة في بناء سوريا الجديدة.

واتجهت الأنظار على الفور إلى الكرد الذين

مستعدون للحوار كشركاء ولن نقف مكتوفي الأيدي

عاما، وليس ممكنا أن ينسب هذا العمل إلى هيئة تحرير الشام فقط، وإن كان هؤلاء الجهاديون قد جمعوا طرفا ما شملهم ودفعوا به إلى السلطة بعد تهيئة الأجواء فاستطاعوا إسقاط النظام.

وقال لـ "العرب" إن هؤلاء اعتبروا للأسف "إن من يحرر يقرر، وما زلنا نرى حتى الآن السيد الشرع، أبو محمد الجولاني، يستفرد بالمشهد ويجمع حوله الفصائل الجهادية التي تدعو إلى تأسيس الخلافة الإسلامية، أي أنهم تقاسموا السلطة دون اعتبار لأي طرف أو مكون آخر."

ويعلن الكرد في خطابهم السياسي استعدادهم للمشاركة الجادة في بناء سوريا الجديدة، ويقبلون الحوار حول كل التفاصيل، الصغيرة والكبيرة، لكنهم يلقون بالكرة في ملعب سلطات دمشق وأسلوب تعاملها معهم.

وهو ما عبر عنه صالح مسلم قائلا "نحن مستعدون لكل شيء، وهذا يتوقف على الطرف الآخر عندما يقبل بنا شريكا لنجلس ونتحاور فيما هو صالح لسوريا ككل وكيفية الحفاظ على الأرض السورية والمكتسبات السورية والديمقراطية، أما فرض الاستسلام أو فرض الشريعة الإسلامية والإسلام السياسي فنحن نرفضه قطعاً، وعلى الطرف الآخر ألا

القيادي الكردي صالح مسلم عضو الهيئة الرئاسية لحزب الاتحاد الديمقراطي في حديثه لـ "العرب" الملفات الشائكة بصراحة، مستخدماً مسمى "الجولاني" أكثر من مرة وليس "الشرع"، ما يشير إلى استمرار تعامل الكرد مع الرئيس السوري الجديد وفقاً لصورته القديمة.

الاستيلاء على السلطة

قال صالح مسلم في حوار مع "العرب" نحن مستعدون للحوار، ونريد أن نكون شركاء في بناء سوريا الجديدة بأي شكل من الأشكال، في ما يتعلق بالدستور والحكومة والقرارات والمنظومة الدفاعية والجيش، وعلى الجميع أن يفرقوا بين الاستسلام، والحوار من أجل الحل.

وعبّر القيادي الكردي عن رفض ما سماه "الاستسلام" بشكل قاطع، قائلا "أنت عندما تصل إلى السلطة وتستطيع إسقاط النظام بمشاركة الشعب السوري كله، ثم تستولي على هذه السلطة وتحولها إلى سلطة تفرض الاستسلام على الآخرين فهذا غير مقبول."

ورأى أن إسقاط النظام السابق شارك فيه جميع السوريين الذين خرجوا مطالبين بالحرية قبل 14

لا يزال الكرد متشككين في العهود وأعينهم على المكاسب التي حققوها

قوات دفاع مشروع عن النفس، وما دامت توجد تهديدات لن نتخلى عنها. وعندما ندرك تماما أن هناك من يحمينا وفق منظومة دستورية وقانونية ودفاعية عندئذ يمكن الحديث عن حلها فلسنا عشاق حمل السلاح.“

المواجهة قادمة

يبدو من خلال الإجراءات والتصريحات المتبادلة بين الكرد والسلطات السورية الجديدة أن مرحلة المودة الظاهرية بين الطرفين على وشك أن تنتهي، فهل تكون المواجهة قادمة لا محال؟

وذكر صالح مسلم لـ”العرب“ أنهم لا يريدون أو يرغبون في الاشتباك، لكن من حقهم الدفاع المشروع عن الذات، فأبي طرف يتجرأ ويحاول الاعتداء على مناطقهم، لن تقف قوات سوريا الديمقراطية مكتوفة الأيدي، ولديهم منظومة يعملون بها منذ عشر سنوات، هي الإدارة الذاتية الديمقراطية، ويملكون عقدا اجتماعيا ومؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية يعتمدون عليها بما فيها المنظومة الدفاعية، وهم مستعدون للحل السياسي بالحوار، ”أن تفرض عليّ إزالة هذه المنظومة أو حل القوات فذلك مستحيل.“

يحاول فرض الاستسلام علينا.“

وتشكلت قوات سوريا الديمقراطية عام ٢٠١٤ من فصائل كردية، هي: وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة، وفصائل أخرى من العرب في منبج والرقّة وغيرها، للدفاع عن سكان المناطق التي تعمل بها إبان الحرب في سوريا، ولم تشمل الفصائل التي تم الإعلان عن حلها مؤخرا كلا من قسد، وقوات الدروز في جبل العرب، وقوات حوران، بالإضافة إلى فصائل أخرى صغيرة.

وذكر صالح مسلم أن قسد ليست كردية فقط وليست كباقي الفصائل الأخرى التي كانت تدعو إلى إسقاط النظام السابق دون أن يكون لها مشروع سياسي، فهي لديها مشروع ”دمقرطة سوريا“، لذلك ستبقى حتى يكون هناك حل سياسي، وبعدها يتم الحوار حول كيفية انضمامها إلى المنظومة الدفاعية عن سوريا.

وأكد لـ”العرب“ إننا ”نعتقد أن قوات سوريا الديمقراطية يجب أن تكون جزءاً من منظومة الدفاع عن سوريا عندما تتشكل مستقبلاً، لكن كيفية الانضمام يجب أن تكون وفق محادثات وحوار بعد الحل السياسي، فإذا لم يكن هناك حل سياسي يوضح المواقع والمهام فإن قسد ستبقى باعتبارها

إلهام الأحمد: الكرد جزء لا يتجزأ من سوريا



الفردية ذات الطابع الانتقامي التي لا تزال تشهدها بعض مناطق البلاد». وأردفت: «يجب أن يرتبط تخفيف العقوبات بمراقبة دقيقة لسير العملية الانتقالية، ودعم جهود إعادة الإعمار، وتسهيل الحوار الوطني بين مختلف الأطراف السورية». ورأت أن «البلاد بحاجة ماسة إلى حوار وطني شامل.. وقنوات التواصل لا تزال مفتوحة مع الحكومة الجديدة لمناقشة قضايا أساسية ضمن إطار لجان مشتركة». وعن التطورات الميدانية في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، قالت أحمد: «الهجمات التركية لا تخدم استقرار البلاد، بل تُفوض سيادة دمشق وتضعف من مركزها». وحذرت من أن «استخدام العنف، خاصة ضد منشآت حيوية مثل سد تشرين، قد يؤدي إلى كارثة بيئية وبشرية إذا ما تعرض السد للدمار. لذلك، يجب على دمشق أن تتحمل مسؤولياتها حيال هذا الملف».

*المصدر: قناة «العربية»

أكدت المسؤولة الكردية السورية البارزة إلهام أحمد أن الأولوية القصوى حالياً هي دعم عملية الانتقال السياسي السلس في سوريا، مع ضرورة إيجاد آليات فعالة لضمان نجاح هذه العملية. وقالت الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية التي يقودها الكرد في شمال وشرق سوريا: «الكرد جزء لا يتجزأ من سوريا، وهدفنا يتماشى مع تطلعات كل السوريين. لقد قدمنا الكثير من التضحيات، ونحن مستعدون لتقديم المزيد». وأضافت: «نرى أن الوقت قد حان لضمان حقوق جميع مكونات الشعب السوري، وخاصة الشعب الكردي». وأعربت أحمد عن أملها في أن تلعب الدول العربية دوراً إيجابياً في ترسيخ الاستقرار وتحقيق الأمن، ودعم الشعب السوري في مساعيه نحو التعافي والنهوض. وفي سياق متصل، اعتبرت أن «التسهيلات التي يقدمها المجتمع الدولي لسوريا ينبغي أن تترافق مع خطوات جديدة لتحسين الأوضاع المعيشية وتنظيم الحياة اليومية للسوريين، إضافة إلى وضع حد للحالات



احتفاء تركي بالشرع: نريد موطناً قدم عسكرياً

كذلك، أبدى الرئيس التركي استعداد بلاده للسيطرة على مخيمات «داعش» في شرق سوريا، مجدداً التأكيد أنه «لا محل للإرهاب في منطقتنا».

وأكد أن تركيا «تولي أهمية كبيرة لنجاح الإدارة الجديدة، وهي مستعدة لتقديم كل المساعدة لإعادة إعمار سوريا»، داعياً إلى رفع العقوبات المفروضة على سوريا، بعدما أعلن تحقيق تقدّم طفيف في هذا المجال.

كما لفت إلى أن التعاون بين البلدين «سيشمل كل المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية وغيرها».

وقال أردوغان إن تركيا مستعدة لمساعدة القيادة السورية الجديدة في المعركة ضد تنظيم «داعش» والمسلحين الكرد، مضيفاً أنه يرى أن العودة الطوعية للمهاجرين السوريين ستتسارع مع استقرار البلاد.

وأوضح أردوغان أن تركيا ستواصل جهودها لرفع

في زيارته الثانية خارج سوريا، وصل الرئيس السوري، أحمد الشرع، رفقة زوجته لطيفة، ووزير الخارجية أسعد الشيباني، ورئيس الاستخبارات أنس خطاب، أمس، إلى تركيا، حيث التقى الرئيس رجب طيب أردوغان، ووزير خارجيته حاقان فيدان، ورئيس الاستخبارات إبراهيم قالين. وأعقب لقاء الرئيسين، اجتماع مشترك للوزراء المشاركين في المحادثات، في ما يذكر باجتماع مماثل مشترك لحكومتَي البلدين في عام ٢٠٠٩.

وبعده، عقد الرئيسان مؤتمراً صحافياً مشتركاً، تحدّث فيه أردوغان أولاً، قائلاً إن «زيارة الشرع تشكّل فصلاً جديداً بدأ ليس فقط في تركيا، بل في المنطقة أيضاً»، مشيراً إلى أن «مناقشاتنا ركزت على الأمن والاستقرار في سوريا، وكان التفاهم كاملاً، ولا سيما تجاه التنظيم الإرهابي، حزب العمال الكردستاني».

إردوغان: زيارة الشرع تشكل فصلا جديدا في المنطقة

الكردية، ما قد يعني أن الأوضاع ليست ممهّدة بعد لخطوات عملية، في انتظار الموقف الأمريكي. ولفت أيضاً أن الشرع تحدّث عن انسحاب إسرائيل من المنطقة العازلة التي احتلتها بعد سقوط نظام الأسد، في حين تجاهل تماماً احتلالها لهضبة الجولان. وفي المقابل، يبدو واضحاً أن تركيا تنهيب التفرد بمساعدة سوريا، لعدم قدرتها على ذلك بمفردها، وهو ما حدا بإردوغان إلى دعوة الدول العربية والإسلامية إلى المساعدة، في ما يمثّل إشارة إلى أن أنقرة ليست في وارد احتكار النفوذ هناك. ولم يفت المراقبين أن إردوغان والشرع أنهيا المؤتمر الصحافي وغادرا فوراً من دون تلقي أيّ أسئلة من الصحافيين، الأمر الذي أدّى إلى عدم اتّضح الرؤى بشكل تام.

أمة واحدة في دولتين

من جهتها، رأت صحيفة «تركيا» الموالية أن أنقرة ودمشق تمضيان لتكون العلاقة بينهما كما هي الحال بين تركيا وأذربيجان، أي «أمة واحدة في دولتين»، علماً أن التوصيف يتناقض وواقع أن الغالبية الساحقة من الشعب السوري ليست من جذور تركية، كما هو حال الشعب الأذربيجاني. ووفقاً لما رشح إلى وسائل الإعلام، فإن إردوغان والشرع وضعوا اللمسات النهائية على الخريطة التي أعدها مسؤولو البلدين حول إعمار سوريا، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية. ونُقل أن الشرع طرح مشاريع على الأتراك بقيمة

العقوبات المفروضة على سوريا في عهد الرئيس المخلوع بشار الأسد وأن الدول العربية والإسلامية من المهم أن تدعم الحكومة الجديدة من الناحية المالية وغيرها خلال الفترة الانتقالية.

من جهته، شكر الشرع، إردوغان على دعوته لزيارة تركيا، مضيفاً أن الشعب السوري «لن ينسى الدور التاريخي لتركيا في تقديم المساعدة لملايين السوريين». وإذ وصف العلاقات بين البلدين بأنها تمتدّ عبر التاريخ، فقد أردف: «اليوم، العلاقات أخوية، وستمتدّ عبر الزمن».

وأوضح أن العمل يشمل كل المجالات، ولا سيما «الأمني ووحدة الأراضي السورية»، معلناً أنه يعمل مع تركيا على انسحاب إسرائيل من المنطقة العازلة في جنوب سوريا، وانتهى موجّهاً الدعوة إلى إردوغان لزيارة سوريا.

ووجه الشرع دعوة إلى إردوغان لزيارة سوريا قريباً، وتأتي الدعوة على خلفية تحسن العلاقات بين البلدين في ظل الإدارة السورية الجديدة.

وقال الشرع إن الحكومة السورية تسعى إلى «بناء استراتيجية مشتركة» مع تركيا، مضيفاً: «نعمل على بناء استراتيجية مشتركة مع تركيا من أجل مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة بما يضمن الأمن والاستقرار الدائم لسوريا وتركيا».

وخلال زيارته لتركيا، ناقش الشرع أيضاً العلاقات الاقتصادية وذلك في الوقت الذي تتطلع فيه شركات نقل ومصانع تركية إلى توسع كبير في سوريا في خطوة يتوقع البعض أن تزيد حجم التجارة إلى ثلاثة أمثال.

حديثهما في العموميات

ومما لفت في كلمتي إردوغان والشرع، حديثهما في العموميات، ولا سيما في الموضوع الأمني، إذ لم يأت الزعيمان على ذكر أيّ خطوات عملية لمواجهة «الوحدات»

منازل في تركيا ولم يتحصلوا على الجنسية التركية ولديهم فقط أوراق إقامة مؤقتة».

آفاق استثمارية جديدة

أما في يخص البعد الاقتصادي، فزيارة أحمد الشرع إلى أنقرة قد تفتح آفاقا استثمارية جديدة حسب علي الأسمر الذي يعتقد بأن تركيا «ستزود العديد من المدن السورية بالكهرباء كما ستشارك بشركاتها في إعادة إعمار سوريا»، منوها أن هذا «سيخلق جوا اجتماعيا إيجابيا وفرص عمل جديدة للسوريين وسيرفع من مستوى معيشتهم. لكن هذا يتطلب قبل كل شيء رفع العقوبات الدولية المسلطة على سوريا إبان النظام السابق، مما سيسمح للدول العربية والخليجية بالاستثمار وحتى الدول الغربية».

أما فيما يتعلق بالبعد الدولي والدبلوماسي، يرى نفس المحلل أن «تركيا بحكم موقعها الجيوسياسي ولأنها عضو ناشط في الحلف الأطلسي، فهي قادرة على التأثير على الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وتقتنعها بضرورة رفع العقوبات المفروضة على سوريا بسبب تصرفات نظام بشار الأسد».

أما الملف الأمني والعسكري، فيعتقد علي الأسمر بأن «تركيا تريد القضاء على قسد (قوات سوريا الديمقراطية) التي لا تزال تسيطر على الحدود بينها وبين سوريا وعلى مواقع نفطية عديدة. لذا فهي تحتاج أيضا إلى دعم من قبل السلطات الجديدة في دمشق»، موضحا في الوقت نفسه أنه لن «يكون أي تطور في المنطقة طالما لم يتم حل ملفي الكرد وداعش (تنظيم «الدولة الإسلامية»)».

وفي سؤال كيف يمكن أن تتخلص سوريا وتركيا من الدعم الأمريكي لقوات قسد (قوات سوريا الديمقراطية)، أجاب علي الأسمر أن «واشنطن لا تدعم قسد (قوات سوريا الديمقراطية) ضد تركيا أو سوريا، بل فقط ضد داعش (تنظيم الدولة الإسلامية)».

الشرع: نسعى إلى بناء استراتيجية مشتركة مع تركيا

مئة مليار دولار في المرحلة الأولى، ٣٠٠ مليار دولار في المرحلة الثانية، في ما خصّ الإعمار والدفاع والأمن والجيش وقوى الشرطة.

على أن الموضوع الأبرز على جدول أعمال الزيارة، كان تصفية «حزب العمال الكردستاني»، وإدارة منابع النفط التي تسيطر عليها «الوحدات» الكردية، بعدما لقي هذا الموضوع دفعة قوية من الشرع الذي أعلن، قبل وصوله إلى تركيا، أنه قدّم وعداً بإنهاء «الكردستاني» في سوريا.

تأسيس علاقات مستقبلية

ويرى الكاتب والمحلل السياسي التركي علي الأسمر، أن زيارة أحمد الشرع إلى تركيا تحمل أبعادا كثيرة، على غرار البعد السياسي والأمني والدبلوماسي.

فكما يتعلق بالبعد السياسي، أكد علي الأسمر في حوار مع فرانس ٢٤ أن «دمشق وأنقرة ستقومان بتأسيس العلاقات المستقبلية فيما بينهما»، مضيفا أن «تركيا يمكنها أن تقدم استشارات مهمة حول صياغة الدستور السوري القادم، فضلا عن دورها في إنجاح الانتخابات التي ستنظم بعد ٤ أو ٥ سنوات كونها (تركيا) تملك خبرة وتقاليد طويلة في هذا المجال».

ومن بين الملفات الأخرى التي سيناقشها الرئيسان وفق المحلل التركي، مسألة إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم على المدى البعيد. وقال علي الأسمر لفرانس ٢٤: «هناك قسم من السوريين يجب أن يغادر تركيا، وفي مقدمتهم أولئك الذين لا يملكون



سميح صعب:

الشرع يكرس العلاقة الاستراتيجية مع تركيا ويؤسس لتوازنات إقليمية جديدة

قطر متممة للدور التركي، لأنها كانت أيضاً من الدول الداعمة للشرع في إدلب. وكون أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أول زعيم أجنبي يزور دمشق بعد إعلان الشرع تولي مقاليد الرئاسة في الفترة الانتقالية، يثبت دوراً أساسياً للدوحة أيضاً في رعاية النظام الجديد.

أما تركيا فوحدها من تعود من الباب الواسع، عبر السعي إلى اتفاق دفاعي مشترك يضمن إنشاء قواعد جوية تركية في وسط سوريا، وتدريب الجيش السوري الجديد.

ومن شأن هذا التطور أن يضيق الخناق على «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) التي تشكل «وحدات

على رغم أن الرئيس السوري أحمد الشرع اختار السعودية محطة أولى في إطلالته على الخارج، فإن زيارته أنقرة هي عنوان الترجمة العملية للدعم التركي الذي يحظى به منذ ٢٠١٧، وممكنه تالياً من قطع المسافة بين إدلب ودمشق.

تعتبر تركيا نفسها الرافعة التي منحت الشرع القدرة على الانتقال من الإمارة إلى الدولة. وعليه، لن تقبل إلا بلعب الدور الأول في سوريا ما بعد بشار الأسد وحزب «البعث». وهي طامحة بلا أدنى شك إلى ملء الفراغ الإيراني في سوريا والإقليم، أكثر من أي دولة عربية أخرى راغبة في تقديم الدعم للنظام الجديد.

قطر متممة للدور التركي، لأنها كانت أيضاً من الدول الداعمة للشرع

للکرد، ما سيضفي مزيداً من التعقيد على المشهد السوري. كما أن إسرائيل لن تنتظر بعين الرضا إلى الاتفاق الدفاعي بين دمشق وأنقرة. وها هو وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس يعلن الأسبوع الماضي، أن الجيش الإسرائيلي باق في جبل الشيخ والأراضي السورية التي توغل فيها بعد سقوط الأسد، إلى أجل غير مسمى.

وهذا من العوامل التي تجعل الشرع يسير على حبل مشدود في علاقاته الداخلية والخارجية. وفي حين أن المطلوب ترسيخ السلام في الداخل ومحاذرة المجازفة في صدام عسكري مع الكرد أو مع أي من الأقليات السورية الأخرى، فإن وضع الأوراق كلها في يد تركيا، سيثير انزعاجاً عربياً لا يزال مكتوماً حتى الآن.

ما تجدر الإشارة إليه، هو أن زيارة الشرع لأنقرة، تزامنت أيضاً مع زيارة وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي لتركيا. وبين القاهرة وأنقرة ملفات إقليمية مشتركة تمتد من غزة إلى سوريا وليبيا.

وفي نهاية المطاف، لن تكون سوريا خارج العواصف الجيوسياسية التي تجتاح الشرق الأوسط منذ ٧ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٢٣، والحروب الإسرائيلية التي أسفرت عن توازنات جديدة، وصولاً إلى وقفين هشين النار في غزة ولبنان، مترافقاً مع اقتراح ترامب بنقل سكان غزة إلى مصر والأردن، بينما توسع إسرائيل حربها على الضفة الغربية.

※المصدر: «النهار العربي»

حماية الشعب» الكردية عمودها الفقري. وتعتبر أنقرة أن الوحدات هي النسخة السورية من «حزب العمال الكردستاني» الذي يخوض صراعاً مسلحاً مع الدولة التركية منذ ١٩٨٤.

وبعد سقوط الأسد، شرعت الفصائل السورية المسلحة الموالية لأنقرة في الهجوم على معاقل «قسد» في منبج وكوباني، بدعم من الجيش التركي. لكن توسط واشنطن حمل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على التريث في مواصلة الهجوم.

ودخل الشرع على الخط، بإجرائه مفاوضات مع «قسد» كي تحذو حذو فصائل سوريا معارضة أخرى، أعلنت حل نفسها والاندماج في الجيش السوري الجديد المنوي إنشاؤه. بيد أن «قسد» التي وافقت مبدئياً على الانخراط في الجيش السوري، طالبت بأن تحتفظ بوضعية خاصة، الأمر الذي لقي معارضة من دمشق وأنقرة.

وفي حال وصل الحوار بين الشرع والکرد إلى طريق مسدود، فإن من شأن ذلك تعقيد مهمة النظام الجديد في تثبيت الاستقرار، والتهديد ببؤرة توتر جديدة.

وعلى الأرجح، لن يحسم الملف الكردي إلا في ضوء ما سيقرره الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على صعيد الانسحاب الكامل من سوريا أو البقاء هناك لحماية الكرد، شركاء أمريكا في التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش».

وإسرائيل، بدورها، ليست بعيدة عن المسألة، وتطمح إلى توسيع دورها في سوريا عبر تقديم نفسها أيضاً حليفاً



مستقبل العلاقة بين قسد والحكومة الانتقالية الجديدة في دمشق

*مركز روج افا للدراسات

هذه المناطق دون تفاهم مع تلك القوات. كما أنّ امتلاك قسد شبكة علاقات دولية قوية مدعومة من التحالف الدولي بقيادة واشنطن يُعدّ عاملاً قوياً قد يساعد الحكومة الجديدة في تحسين علاقاتها مع الغرب، خاصة إذا ما قدّمت قسد نفسها كوسيط بين الحكومة الجديدة وأمريكا والغرب. بالإضافة إلى أنّ قسماً كبيراً من الموارد الاقتصادية بيد الإدارة الذاتية، بما فيها النفط والغاز وأهم الحقوق النفطية في سوريا، مثل حقل العمر وحقل التنك والرميلان؛ وهو ما يجعل دمشق بحاجة إلى تفاهم اقتصادي مع قسد لضمان تدفق الموارد (سدّ تشريين وسدّ الفرات اللذين يُعدّان من أهم مصادر الكهرباء والمياه لمناطق واسعة من سوريا)؛ وهذا ما يجعل أية حكومة في دمشق بحاجة إلى تنسيق مع الإدارة الذاتية، كما أنّ مناطق شمال وشرق سوريا تتمثّل السلّة الغذائية لسوريا، ودمشق تعاني من أزمة خبز حادة بسبب نقص

الحكومة الانتقالية الجديدة في دمشق، ورغم الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية المعقّدة، من المتوقع أن تسعى لتحقيق نوع من الاستقرار الداخلي وإعادة توحيد البلاد، والتوجّه نحو إعادة ترتيب العلاقة مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ومع الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا. والسؤال هنا: لِمَ تحتاج الحكومة الجديدة إلى قسد؟ لا شك أنّ القوة العسكرية لقسد لاعب أساسي لا يمكن تجاوزه؛ وهي قوة قتالية مؤثّرة منذ معاركها ضدّ داعش، وقد أثبتت قدرتها على إدارة الحرب في بيئات معقّدة؛ ممّا يجعلها قوة لا يمكن تجاهلها عند البحث عن ترتيبات أمنية جديدة في سوريا؛ فقوات سوريا الديمقراطية (قسد) تسيطر على مساحة واسعة من الحسكة ودير الزور إلى الرقة بما يعادل 30% من مساحة سوريا، أي أنّ دمشق لن تتمكن من بسط سيطرتها على

القوة العسكرية لقسد لاعب أساسي لا يمكن تجاوزه

- الاتفاق بين قسد وحكومة دمشق على انتشار الجيش السوري الجديد في بعض مناطق الإدارة الذاتية، وخاصة مناطق الحدود مع تركيا، شرط ألا يكون هناك تفكيك كامل لقوات قسد.

لا شكَّ أنَّ هناك تحديات؛ فهل ستقبل قسد بفقدان استقلالها العسكري الكامل لصالح الجيش السوري؟ وهل ستقبل دمشق بإعطاء قسد سلطاتٍ عسكريةٍ وإداريةٍ دون عودة السيطرة الكاملة للدولة؟

- وهناك سيناريو آخر؛ ألا وهو الاتفاق على توزيع عائدات النفط وفق آلية لتوزيع إيرادات النفط بين دمشق والإدارة الذاتية، بما يضمن تمويل الحكومة المركزية، مقابل استمرار الإدارة الذاتية في إدارة مناطقها؛ فدمشق بحاجة إلى نفط وغاز ومواد غذائية، ويمكن أن يتم التوصل إلى تفاهم يسمح بتوزيع العائدات النفطية والزراعية.

ترتيب سياسي جديد

فهل ستقبل دمشق بالسيناريو الأخير وذلك بتقاسم الموارد مع كيان شبه مستقل؟ وهل يمكن للإدارة الذاتية الاعتماد على السيناريوهات المحتملة دون ضمانات دولية؟

وهناك ترتيب سياسي جديد على أساس الحكم الذاتي الموسع أو الإدارة الذاتية، وإدخال ممثلين

إمدادات القمح؛ ما يجعل التفاهم مع الإدارة الذاتية أمراً ضرورياً لضمان تدفق الحبوب.

وضمن هذه السياقات؛ فإنَّ دمشق لا تستطيع تجاهل العامل الجيوسياسي والوجود الأمريكي في مناطق الإدارة الذاتية، ولا تستطيع دمشق إغضاب أمريكا وأوروبا، خاصة فرنسا وألمانيا، اللتين تسعيان لإحداث توازن بين جميع الأطراف السورية.

ولربما يكون من مصلحة دمشق التفاهم مع قسد لمنع أي توسع جديد لتركيا، خاصة أنَّ أنقرة تستغلَّ حالة عدم الاستقرار لتعزيز وجودها العسكري في شمال سوريا.

السيناريوهات المتوقعة لمستقبل العلاقة بين الحكومة الجديدة وقسد:

- اتفاق أمني يتضمّن الدمج الجزئي لقوات قسد في الجيش السوري؛ وذلك بدمج بعض وحدات قسد في الجيش السوري مع الحفاظ على قدر من الاستقلالية لقسد في شمال وشرق سوريا.

- إبقاء الأمن الداخلي تحت سيطرة قسد؛ على أن يُسمح للأسايش (قوى الأمن الداخلي في الإدارة الذاتية) بالعمل ضمن إطار أمني مشترك مع الدولة السورية.

من مصلحة دمشق التفاهم مع قسد لمنع أي توسع جديد لتركيا

اتفاق يجب أن يراعي وجود القوات الأمريكية وموقفها من التفاهمات مع دمشق.
ولو وافقت الحكومة الجديدة في دمشق على التفاهم مع قسد، فإنها قد تواجه معارضة من بعض الدوائر العسكرية والسياسية (القومية والإسلاموية) التي ترفض أي نموذج غير مركزي للحكم في سوريا.

إلى أين تتجه العلاقة بين قسد والحكومة الجديدة في دمشق؟

ممّا لا شكّ فيه أنّ الطرفين سيواجهان تحديًا كبيرًا، وخاصة قسد؛ فالتعامل مع الحكومة في دمشق لن يكون سهلاً، لأنّ الحكومة مُلزمة بتأمين التوازن في علاقاتها الخارجية مع تركيا، وكذلك التوازن في علاقاتها الداخلية مع قسد التي باتت قوة عسكرية وسياسية واقتصادية لا يُستهان بها ولا يمكن تجاوزها.

والسيناريو الأقرب إلى الواقعية هو:

الاستعجال بالاتفاق لأنّ الوضع السوري لا يحتمل التأخير؛ ولكن إذا ما رفضت دمشق تقديم التنازلات التي تُرضي قسد، فإنّ المواجهة أيضاً مُحتملة؛ وهو ما قد يدفع قسد نحو تحالف أقوى مع واشنطن وقوى أخرى في المنطقة.

عن الإدارة الذاتية في الحكومة الجديدة ضمن نظام محاصصة، يمكن أن يتم من خلالها منح قسد والإدارة الذاتية مقعداً في إحدى الرئاسات الثلاث؛ كرئاسة البرلمان في الحكومة كجزء من اتفاق سياسي، بما يضمن بقاء دمشق المرجعية السيادية. وبالتالي؛ صياغة دستور جديد يعترف رسمياً بالإدارة الذاتية من الناحية القانونية والسياسية والثقافية.

ولكن؛ هل ستقبل دمشق بالتخلي عن نموذج الدولة المركزية لصالح نظام حكم لامركزي؟ وهل ستقبل تركيا بأية صيغة تمنح الكرد حكماً ذاتياً باعتراف رسمي؟

الموقف التركي .. أبرز التحديات

أعتقد أنّ الموقف التركي هو من أبرز التحديات الرئيسية التي يمكن أن تواجه الاتفاقات المفترضة بين الحكومة السورية وقسد، فتركيا ستعارض أي اتفاق يمنح قسد اعترافاً رسمياً؛ وذلك خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تقوية الحركات الكردية - حسب الزعم التركي - داخل حدودها، لذا؛ قد تستخدم تركيا ورقة الفصائل التي تدعمها تركيا (الجيش الوطني السوري) لمنع تنفيذ أي تفاهم بين دمشق وقسد.

لكن في المقابل؛ قد تدفع واشنطن باتجاه اتفاق لا يعيد لدمشق السيطرة الكاملة على شمال وشرق سوريا، بل يضمن بقاء النفوذ الأمريكي في شرق الفرات، وأنّ أيّ



أمير حرب أم جهادي أم باني أمة؟

الرئيس السوري الجديد أحمد الشرع يدلي بأول مقابلة له

مجلة الإيكونوميست/الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

بشأن قواعدها العسكرية وحذر إسرائيل من أن تقدمها إلى سوريا منذ سقوط نظام الأسد «سيسبب الكثير من المتاعب في المستقبل».

لم تكن هناك أي علامة على الشمولية التي ذكرها بحماس شديد. كان محاطًا بمجموعة صغيرة من المستشارين القادمين في الغالب من إمارة إدلب. بخلاف ذلك، كان القصر الكهفي، الذي يبلغ حجمه ستة أضعاف البيت الأبيض، فارغًا.

يبدو أن الشرع لديه طريقة للظهور وكأنه كل شيء للجميع.

عندما أعلن عن رئاسته قبل ليلتين، ارتدى ملابس عسكرية بينما وقف أمام زعماء المتمردين.

في أول حوار له منذ توليه الرئاسة السورية في ٢٩ يناير، جلس أحمد الشرع مع مجلة الإيكونوميست وعرض رؤيته لإعادة بناء الدولة السورية المحطمة والمتصدعة والمفلسة. بعد ثماني وأربعين ساعة من توليه منصبه، حدد زعيم القاعدة السابق في سوريا والمعروف سابقًا باسمه الحركي أبو محمد الجولاني جدولًا زمنيًا لأخذ سوريا في «اتجاه» الديمقراطية ووعده بإجراء انتخابات رئاسية.

كان العديد من الغرب يأملون أن يمثل صعوده تحولاً استراتيجيًا لسوريا بعيدا عن برائن إيران وروسيا إلى حظيرة الغرب.

في الواقع، تحدث بشدة عن الوجود العسكري الأمريكي «غير القانوني» في سوريا، ورحب بالمفاوضات مع روسيا

موظفي القصر. فلم يكن هناك أحد على استعداد لتقديم القهوة، وكان هناك شخص واحد فقط وصل حديثاً إلى البلاد لأول مرة يتولى الاتصالات. وكان وزير خارجيته وزميله الجهادي السابق أسعد الشيباني يجلس إلى جانبه لتوجيه الإجراءات. وعلى الأرض، فإن قوته التي يبلغ قوامها ٣٠ ألف رجل تعاني من نقص حاد. وكما يلاحظ، «ما زالت منطقة شاسعة خارج سيطرة الدولة السورية».

ولم يكن أي من قادة المتمردين المجتمعين في حفل تنصيبه المدبر يصفق. ويقول أحد قادة المتمردين الجنوبيين، الذي يغضب من تولي السيد الشرع المسؤولية عن جهد جماعي للإطاحة بآل الأسد: «لقد ضحينا أيضاً لمدة عقد من الزمان». تسيطر الميليشيات المتنافسة على معظم حدود البلاد. والعديد من زعمائهم، وبعضهم كانوا ضباطاً سابقاً في الجيش السوري، مترددون في تسليم أسلحتهم أو إقطاعياتهم أو قيادتهم.

ولم يحدد وزير الدفاع بعد موعداً نهائياً لهم للقيام بذلك. ويرفض الكرد، الذين يسيطرون على حقول النفط الرئيسية في سوريا والأراضي الزراعية والسد الذي يغذي معظم الكهرباء في الشرق، الاعتراف بحكمه. وعندما سئل عن مفاوضاته مع الكرد، أجاب السيد الشرع: «ليس بهذا القدر من التفاؤل».

يكافح السيد الشرع أيضاً لكبح جماح تجاوزات الجهاديين الذين شكلوا قاعدته حتى الآن. وحتى الآن، تم تجنب حمام الدم. ولكن وزارة الإعلام قيدت وصول الصحافيين الأجانب إلى المحافظات الساحلية وحمص، حيث تتزايد عمليات القتل الانتقامية ضد العلويين.

ويرفض السيد الشرع الحديث عن عودة ظهور تنظيم

في المساء التالي تحدث إلى السوريين كمدني يرتدي بدلة سوداء وربطة عنق خضراء.

بالنسبة لمجلة الإيكونوميست، اختار مظهرًا عصريًا: سترة كريمة غير رسمية فوق قميص أسود بأزرار حتى الرقبة وبنطلون ضيق. ربما كان متجهًا إلى ليلة الجمعة في المدينة.

يبدو أن الأسد منشغل بصورته. فقد ذكر ملابسه ثلاث مرات، ربما لأنه يعلم أن المراقبين سوف يقرؤون الكثير من ذلك.

لقد بدت رسائله، التي ألقاها بنبرة هادئة، مصممة لكل جمهور ولكن التغييرات المستمرة تجعل من الصعب قياس رجل دبر التفجيرات الانتحارية لصالح تنظيم الدولة الإسلامية وقاد تنظيم القاعدة في سوريا.

ورغم تنصيبه رئيساً مؤقتاً، فإن رؤيته بعيدة المدى، فقد تم تأجيل العديد من التزاماته – مثل الدستور والانتخابات – إلى «ثلاث أو أربع سنوات» في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، فهو عازم على تعزيز السلطة التي استولى عليها.

إن أول هذه التحديات هي مسألة القدرة، فهو يريد إعادة تأسيس السلطة المركزية على الدولة السورية المنقسمة، وباستثناء الكرد، يزعم أنه نجح في تأمين موافقة «جميع» الميليشيات السورية على الانضمام إلى جيش سوري جديد.

ويقول إن جميع الميليشيات، بما في ذلك ميليشياته – هيئة تحرير الشام – قد تم حلها.

ويضيف: «كل من يحتفظ بسلاح خارج سيطرة الدولة» سوف يخضع لـ«تدابير» غير محددة.

واستبعد الأسد أي ترتيب فيدرالي للتعامل مع المعارضة الكردية، ولكن تصويره كرجل قوي كان مزيفاً بسبب غياب

الشرع: الوجود العسكري الأمريكي غير القانوني في سوريا

ما يتعارض مع توجهه المتمتذت). في مقابلتنا، ألقى بقضية الشريعة الإسلامية على عاتق إحدى الهيئات المعينة من قبله وقال إنه إذا وافقت الجمعية التشريعية المؤقتة على الشريعة الإسلامية، «فإن دوري هو فرضها؛ وإذا لم يوافقوا عليها، فإن دوري هو فرض قرارهم أيضاً».

وفي غضون ذلك، قال إن المحاكم سوف تفصل في تراكم هائل من القضايا القانونية وفقاً للقانون المدني القديم.

أما تشكيل الأحزاب السياسية فهو مسألة أخرى يتعين على اللجنة الدستورية أن تقررهما. ولكن في الوقت نفسه، لم يبد السيد الشرع أي التزام فيما يتصل بما إذا كانت المرأة ستتمتع بحقوق متساوية مع الرجل وإمكانية الوصول إلى السلطة. فأجاب بأن «سوق العمل ستكون واسعة» أمام المرأة.

ومن غير المرجح أن يرضي هذا الأقليات الدينية في سوريا، وخاصة

العلويين، الذين كانوا يتمتعون بنفوذ كبير في ظل حكم آل الأسد. وعندما يتحدث عن الديمقراطية، يشتهه كثيرون في أنه يعني حكم الأغلبية العربية السنية. (يقول: «في منطقتنا هناك تعريفات مختلفة للديمقراطية»).

وقد تبدو الانتخابات الرئاسية أشبه باستفتاءات أنظمة أمنية عربية أخرى. ففي نهاية المطاف، ظلت سوريا دكتاتورية طويلة فترة الاستقلال في عام 1966 باستثناء ثلاث سنوات.

الشرع عازم على تدمير ما تبقى من الدولة المنهكة التي ورثها ولكنها لا تزال تعمل. فقد حل حزب البعث والأجهزة الأمنية ومعظم الخدمة المدنية التي كانت في عهد آل الأسد، الأمر الذي أدى إلى تأجيج المخاوف بين 1/3 مليون موظف سابق في الدولة وأسرههم، تماماً كما يهدد

الدولة الإسلامية باعتباره «مبالغة كبيرة». ولكنه يعترف بأن قواته أحبطت «العديد من محاولات الهجمات» منذ توليه السلطة. ويعتقد أن خلايا التنظيم عادت إلى دمشق ومدن أخرى، لتستوعب المعارضة المتزايدة.

السؤال الثاني هو ما إذا كان ينوي بالفعل الوفاء بوعدده – أو على الأقل محاولة ذلك. ففي مقابلتنا، استخدم الشرع كلمة «الديمقراطية» علناً للمرة الأولى منذ توليه السلطة وقال: «إذا كانت الديمقراطية تعني أن الشعب يقرر من سيحكمه ومن يمثله في البرلمان»، على نحو غير متحمس إلى حد ما، «فإن سوريا تسير في هذا الاتجاه».

وأصر على أنه سيستبدل حكومته من الموالين من

إدلب ووعد باستبدالهم في غضون شهر «بحكومة أوسع وأكثر تنوعاً بمشاركة من جميع شرائح المجتمع».

وقال إن الوزراء وأعضاء البرلمان الجديد سيتم اختيارهم وفقاً «للكفاءة وليس العرق

أو الدين»، مما أثار احتمالات تعيينه لأول مرة بعض الأشخاص من غير السنة.

كما قال إنه سيجري انتخابات «حرة ونزيهة» وسيستكمل صياغة الدستور بالتعاون مع الأمم المتحدة بعد «ثلاث إلى أربع سنوات على الأقل». وللمرة الأولى، وعد بإجراء انتخابات رئاسية.

ولكن الشرع يتلاعب بالعديد من الدوائر الانتخابية، بما في ذلك قاعدته الجهادية وأغلبية سنية عربية محافظة إلى حد كبير. وإذا حرمهم من غنائم الحرب والدولة الإسلامية التي وعد بها عندما كان يدير إدلب، فإنه يخاطر بردة فعل عنيفة، فقد حول غرفة جانبية في القصر الرئاسي إلى غرفة صلاة وأزال منافض السجائر من طاولات القهوة، بما يتماشى مع توجهه المتمتذت للإسلام. (ولكنه أطلق شاربه أيضاً، وهو

الشرع يريد إعادة تأسيس السلطة المركزية على الدولة المنقسمة

حركته كإرهابيين. ويحتج قائلا: «وضعى هو رئيس سوريا، وليس هيئة تحرير الشام». ولكن كثيرين في المنطقة غاضبون من تعيينه لكوادر من هيئة تحرير الشام في مناصب عليا وتعيين جهاديين أجانب في مناصب عسكرية. وهناك دلائل تشير إلى أن الإحباط قد يؤثر سلبا على مغالته الأولية للغرب فقد قارن بين استعداد روسيا للتفاوض على صفقة بشأن قواعدها العسكرية وبين تردد أمريكا ووصف وجود القوات الأمريكية في سوريا بأنه «غير قانوني».

وقال أيضا إن إسرائيل «بحاجة إلى الانسحاب» من الأراضي التي احتلتها وراء خطوط الهدنة لعام ١٩٧٤ بعد سقوط الأسد. وتابع قائلا إن تهجير إسرائيل للفلسطينيين «جريمة كبيرة».

وعندما سئل عما إذا كان مستعدا لاتباع ولي العهد السعودي والحاكم الفعلي محمد بن سلمان إذا قام بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، أجاب: «في الواقع نريد السلام مع جميع الأطراف». ولكن

أشار إلى أنه طالما احتلت إسرائيل الجولان، وهي هضبة جبلية احتلتها في عام ١٩٦٧، فإن أي اتفاق سيكون سابقا لأوانه.

وسوف يتطلب في كل الأحوال «رأيًا عامًا واسع النطاق». في الوقت الحالي، تحت حكم الشرع، تعيش سوريا أهدأ فترة منذ الربيع العربي في عام ٢٠١١. فالبلاد تتنفس بحرية أكبر بعد نصف قرن من الحكم الشمولي.

ولكن أمام رئيسها الجديد طريق طويل ليقطعه لإثبات أنه شامل، وأن نظرتة الجهادية للعالم أصبحت وراءه وأنه الأمل الأفضل لسوريا في بداية جديدة.

***ملاحظة المحرر: تم تعديل هذه المقالة لتوضيح بيان**

أحمد الشرع بشأن تطبيق الشريعة الإسلامية.

اجتثاث حزب البعث في العراق بتأجيج التوترات الطائفية. التحدي الأكبر الذي يواجه الشرع هو الاقتصاد، الواقع أن سوريا لا تزال تعاني من أزمات اقتصادية حادة. فالكهرباء تومض لمدة ساعة يوميا. وحجم إعادة الإعمار لا يمكن تصوره.

والبلاد تعاني من أزمة سيولة هائلة (ترجع، وفقا للمصرفيين، إلى تأخير شحنات العملة من روسيا) وتفتقر إلى النقد اللازم لدفع الرواتب حتى بأسعار منخفضة بشكل مثير للشفقة. ويحذر الأسد قائلا: «بدون التنمية الاقتصادية سنعود إلى حالة من الفوضى».

لا يمكن أن يأتي التعافي إلا بمساعدة من الخارج. ففي الثلاثين من يناير/كانون الثاني، رحب الأسد بأمير قطر، أول رئيس دولة يزور البلاد منذ الإطاحة بالأسد.

وفي الثاني من فبراير/شباط، قام بأول رحلة له إلى الخارج كرئيس، إلى المملكة العربية السعودية، حيث ولد. وقبل الزيارة، أشار الأسد إلى كل من البلدين

باعتبارهما مستثمرين محتملين في «مشاريع كبيرة».

لكنه يحتاج أيضا إلى أمريكا، التي قال إن عقوباتها تشكل «أخطر خطر» على خطته: «لقد عانى الشعب السوري بما فيه الكفاية». وأشاد بالرئيس دونالد ترامب «لسعيه إلى السلام في المنطقة» وتحدث عن استعادة العلاقات الدبلوماسية «في الأيام المقبلة». كما حاول تحسين مكانة سوريا الإقليمية من خلال التعهد بوقف تصدير الكبتاجون، وهو نوع من المنشطات يتم إنتاجه بكميات كبيرة في سوريا في عهد الأسد، ووضع المقاتلين الأجانب تحت سيطرة الحكومة. وقال إنه «تعهد» لتركيا بأن سوريا لن تكون قاعدة لحزب العمال الكردستاني، الذي يدعم الإدارة الكردية في الشمال الشرقي.

ولكن الشرع يحمل على عاتقه عبء تصنيفه وتصنيف

الشرع عن مفاوضاته مع الكرد: ليس بهذا القدر من التفاؤل

المرصد الايراني



بزشكيان يدعو لمحاكاة النهج الصيني في التعامل مع امريكا

الرئيس الايراني: لا نخوض حربا او شجارا مع احد .. نسعى للسلام

*المرصد/فريق الرصد

دعا الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان لاستلهم النموذج الصيني في إدارة المواجهة مع الولايات المتحدة، وأعرب بزشكيان عن تأييده تبني نهج سلمي مع جميع الدول باستثناء إسرائيل، وشدد على ضرورة التواصل و«تبني لغة السلام، وليس الدخول في نزاعات مع الجميع»، مستثنياً إسرائيل. وقال: «يجب التعامل بمرونة مع الأصدقاء، ومداراة الأعداء»، وفقاً لمقاطع فيديو انتشرت على شبكة «تلغرام».

وأشار إلى العلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة، قائلاً: «الصين، رغم عظمتها ورغم أنها تعتبر الولايات المتحدة عدوها الأول، وفقاً لما ورد في كتابها، تتعامل مع تهديد الولايات المتحدة بمرونة؛ لأنها تسعى لتحقيق أقصى قدر من الفائدة». وتابع في خطاب ألقاه في جنوب غربي البلاد: «نحن لا نداري أنفسنا، ناهيك عن الجيران والعالم». واستند في جزء من تصريحاته على توصيات المرشد الإيراني علي خامنئي. وقال: «المرشد يقول إن السياسة على أساس المصلحة والكرامة والحكمة، ويجب أن ترتبط بالجميع باستثناء إسرائيل».

تحذير من دعوات «متسللين»

وتعرض مسؤولون في إدارة بزشكيان لانتقادات من المحافظين على إثر دعوات للتفاوض المباشر مع الولايات المتحدة و حذر ممثل المرشد علي خامنئي في «الحرس الثوري» من «متسللين» يدعون إلى التفاوض المباشر مع إدارة دونالد ترمب . وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعرب بزشكيان عن استعداده للتفاوض غير المباشر مع الولايات المتحدة. وقال في مقابلة مع شبكة «إن بي سي نيوز» الأمريكية إن إيران «من حيث المبدأ منفتحة على الحوار مع إدارة ترمب الثانية». لكنه أبدى شكوكه بشأن إجراء مفاوضات مباشرة ومفتوحة مع ترمب، الذي انتهج في ولايته الأولى استراتيجية «الضغط القسوى». وقال إن «المشكلة ليست في الحوار، المشكلة في الالتزامات التي تنشأ عن نقاشات وعن هذا الحوار»، معرباً عن أسفه؛ لأن «الطرف الآخر لم ينف بوعوده ولم يحترم التزاماته».

ونفى بزشكيان في المقابلة نفسها أي نيات لبلاده في اغتيال ترمب، انتقاماً للجنرال الإيراني قاسم سليماني، الذي قضي في غارة جوية أمريكية. وأثار إنكار بزشكيان لتلك المحاولات غضب أوساط «الحرس الثوري». ووصف مسؤول إعلامي في مكتب المرشد الإيراني حينها الدعوات للتفاوض مع أمريكا بأنها «خيانة للعالم أجمع». وحذر عبد الله حاجي صادقي، ممثل المرشد الإيراني في «الحرس الثوري»، اليوم، من محاولات «الاختراق» عبر الأشخاص والتيارات. وقالت وكالة «مهر» الحكومية إن تعليقاته وردت رداً على طلبات التفاوض المباشر مع أمريكا. وقال: «اليوم، جميع قادة الكفر والاستكبار متحدون، ويقفون في مواجهة جبهة الثورة من خلال حرب هجينة ومعرفية». وأضاف: «يعمل العدو على نشر الخوف واليأس وإيحاء بعدم كفاءة نظام الحكم، بالإضافة إلى خلق الانقسامات واستقطاب المجتمع».

وأشار حاجي صادقي إلى أن «العدو يسعى إلى قطع الارتباط بين الأمة والولاية»، مضيفاً: «الثورة أكبر ممهد لظهور المهدي المنتظر، والالتزام بالولاية هو العامل الوحيد لبقاء الثورة وضمان مستقبلها». وختم قوله: «اليوم هناك من يدعو إلى التفاوض المباشر مع أمريكا، ولكن يجب أن نحذر من خطر تسلل الأشخاص والأفكار والتيارات». وفي ٨ يناير (كانون الثاني) الماضي، حذر خامنئي من المحادثات المباشرة مع الولايات المتحدة. ودعا المسؤولين وصناع القرار في بلاده إلى «ألا يأخذوا طلبات ومواقف أمريكا والصهيانية بعين الاعتبار؛ لأنهم أعداء للشعب والجمهورية الإسلامية، ويتمنون تدميرها».

إيران لا تسعى للحرب

من جهة ثانية وخلال زيارة الرئيس بزشكيان إلى روسيا مؤخرًا، وفي حوار له مع القناة الأولى بالتلفزيون الروسي ، أوضح الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان أهمية توقيع اتفاقية استراتيجية شاملة بين البلدين وخطط إيران وروسيا لتعميق وتوسيع التعاون الثنائي.

وأشار الرئيس الإيراني إلى أن هذا الاتفاق يحتوي على ٤٧ بنداً، حيث تتناول بنود ١٢ إلى ١٣ منه إلى المناقشات الأمنية

والسياسية، والتعاون في استقرار امن البلدين وامن المنطقة والجيران و التدخلات الخارجية في المنطقة. كما تناولت البنود من ١٩ إلى ٤٠ مناقشات اقتصادية وتطوير التعاون في مجالات السكك الحديدية والطرق التجارية والطاقة والكهرباء، والأعمال التي يمكن أن نقوم بها معا في هذا الصدد، بالإضافة الى التعاون في مجالات اخرى بما فيها الثقافية والعلمية والاقتصادية.

وعن الادعاءات بأن الولايات المتحدة أو الكيان الاسرائيلي قد يقوم بعمل عسكري ضد إيران، وعن احتمالية تشكيل دفاع وتعاون مشترك بين إيران وروسيا في هذا الخصوص، اوضح بزشكيان انه ووفقا لبنود الاتفاق الثنائي الموقع مؤخرا، انه إذا هاجمت دولة أخرى إيران أو روسيا، فإننا ملتزمون بعدم التعاون مع الدولة المهاجمة بأي شكل من الأشكال وعدم السماح بحدوث ذلك.»

واستطرد في هذا الاطار، ان تفاصيل ذلك ستحددها العمليات والاتفاقيات القادمة، وبشكل عام، هناك بنود في اتجاه الاتفاقيات ينبغي أن نبرمها معا، لكن ذلك أدى إلى إمكانية أن يكون لدى البلدين خطة تنفيذ معا لاحقا، وتم تشكيل اتفاقيات في مختلف المجالات ومنها الامنية وتتطلب المزيد من العمل لتصبح عمليات تشغيلية.»

اتفاقيات تحتاج إلى مزيد من العمل لتحويلها إلى إجراءات تنفيذية

* هل سيكون لديكم أي محادثات في المجال الأمني في المستقبل؟

قطعا. وفي كل المجالات التي ذكرناها، تم التوصل إلى اتفاقيات تحتاج إلى مزيد من العمل لتحويلها إلى إجراءات تنفيذية.

*** في حالة قيام الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، إلى جانب ممارسة الإرهاب الاقتصادي ضد إيران، باغتيال شخصيات بارزة مثل الجنرال سليمان أو اغتيال ضيفك الأجنبي أثناء زيارته لبلدك في زيارة رسمية، فإن المجتمع الدولي ليس فقط لا تدين هذه الأفعال، بل على العكس من ذلك، تتهم إيران بدعم الإرهاب، وهي دولة تتعاون بشكل مستمر مع المجتمع الدولي وأعلنت مرارا وتكرارا وبشكل واضح أنها لا تسعى أبدا إلى امتلاك أسلحة نووية. لماذا أظهرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مثل هذا ضبط النفس ولم ترد بصراحة على هذه الاتهامات؟**

من الواضح أن الاتجاه الذي يتبعونه، سواء كان الكيان الصهيوني في غزة أو الامريكيين والكيان الصهيوني نفسه في بلادنا والعراق، هو اغتيال قادتنا وعلماؤنا بحجة أنهم يقومون بأعمال إرهابية أو حضورهم في المنطقة وهذا خلق حالة من انعدام الأمن! والآن انظروا إلى العملية التي ينفذها الكيان الصهيوني في غزة ولبنان وسوريا خلال الأشهر الخمسة عشر الماضية حيث لم يلتزم بأية قواعد أو قوانين دولية. فهو ينفذ عمليات الاغتيال والتفجير بسهولة، وامريكا وأوروبا تدافعان عنه بقوة.

يؤيدون الديمقراطية وحقوق الإنسان ولكنهم أظهروا أنهم ضد مطالبهم

لم يسمح أي إطار أو قانون دولي لأي دولة بقصف وقتل الأبرياء حتى في الحرب، ولكن الصهاينة يفعلون ذلك بسهولة، وأولئك الذين يدعون احترام حقوق الإنسان ويدعون اتباع الأطر الدولية وهم يؤيدون الديمقراطية وحقوق الإنسان ولكنهم أظهروا أنهم ضد مطالبهم. وصل الأمر إلى أن تدينهم محكمة لاهاي وتحاكم قادتهم، ولكن امريكا والأوروبيين لم يكتفوا بالدفاع عن الكيان الصهيوني، بل واصلوا دعم الإرهاب. بل يجهزونه ويسلحونه ويدعمونه للاستمرار في هذه الجرائم، ثم عندما يجلسون على رأس الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى يتحدثون عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام!

لو كانوا صادقين في أقوالهم يجب عليهم أن يجيئوا بوثيقة واحدة لتثبت أن الإيرانيين هم الذين بدأوا الحرب في مكان

ما! يجب أن يثبتوا أن الإيرانيين متورطون في عمليات اغتيال في بلدان أخرى! بل على العكس ان منفذي الاغتيالات إما هم أنفسهم أو داعش الراهبي الذي هم أوجدوه، لكنهم يسيطرون على وسائل الإعلام ويستخدمون المال والترهيب والعقوبات لإجبار بعض المنظمات الدولية على الموافقة على ما يقولونه وتنفيذه.

والآن يحاولون أن يعلنوا للعالم أن إيران تسعى إلى امتلاك قنبلة نووية، في حين أن رأى قائد الثورة الاسلامية وسياساتنا ومعتقداتنا وقناعاتنا مبنية على حقيقة مفادها أننا لسنا، ولم نكن، ولن تسعى للحصول على الأسلحة النووية. يقولون بقوة أنكم تسعون لإنتاج أسلحة نووية ويريدون خلق حالة من الخوف من إيران.

عندما كنا في الحملة الانتخابية، كان شعاري وكلماتي أننا سنعمل على خلق لغة مشتركة ووحدة وتماسك في البلاد، وأن نكون أصدقاء ورفاقاً لجيراننا. وفي اليوم الأول من تنصبي، تم اغتيال ضيفنا في طهران. وبأي قانون دولي كان لهم الحق في القيام بذلك؟ وكان هذا في الوقت الذي كانت فيه أمريكا وأوروبا تدافع عنهم!

ما وقعناه مع روسيا اليوم يرتكز على أننا لسنا الوحيدين على هذا النحو، فروسيا أيضاً تظهرون لها وجهاً مختلفاً، لأنهم يسيطرون على وسائل الإعلام ويديرون القوة النقدية والمصرفية والدولية ويمكنهم ممارسة الضغط إلى حد ما. . وتغيير العقليات.

إذا كنا معاً، ووقفت كل البلدان التي تقبل الحرية والاستقلال جنباً الى جنبهم، فإن نظامهم الشمولي وأحاديتهم سوف يختفيان.

أمريكا تحاول لزعزعة استقرار حدود إيران

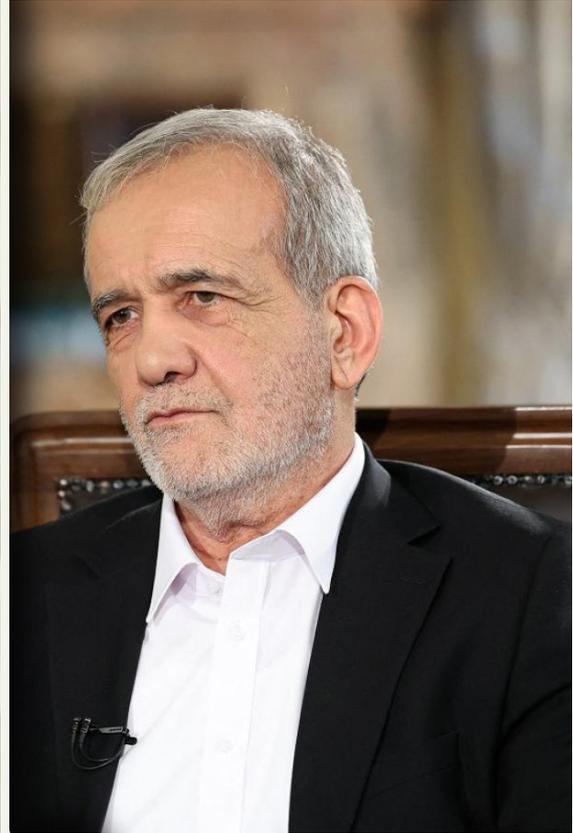
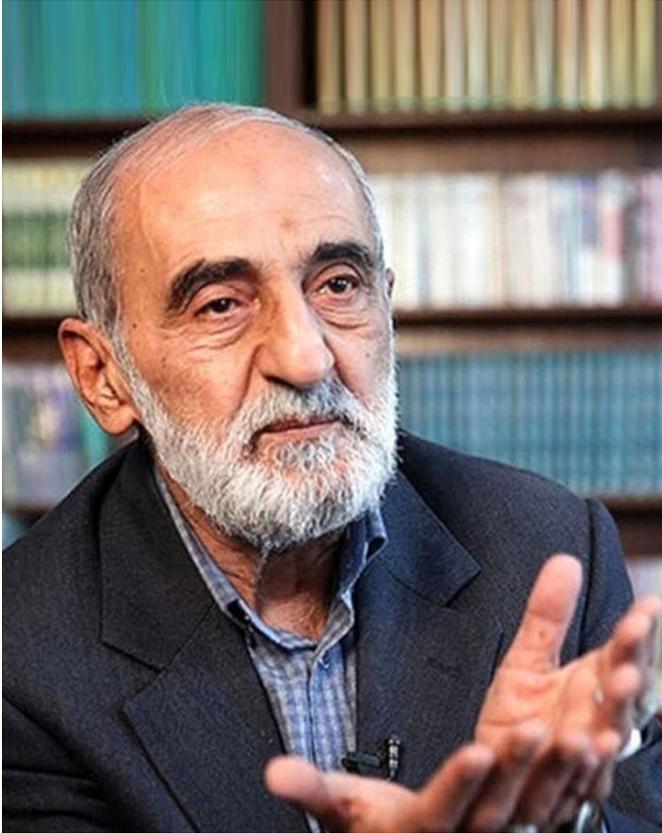
ورداً على سؤال يتعلق بالتطورات الأخيرة في المنطقة والجهود الأمريكية لزعزعة استقرار حدود إيران، أوضح بزشكيان ان ما يحدث في المنطقة هو إعادة هندسة من قبل القوى التي تريد اختراق الشرق الأوسط، فذلك لأن هناك احتياطات ونفط وغاز ومناجم مختلفة في هذه المنطقة، لافتاً الى انه ومن أجل السيطرة على احتياطات الشرق الأوسط ونهبها، فمن الطبيعي أن يقوموا بهندسة المجتمعات الموجودة هنا لمحاربة بعضهم البعض، حتى يتمكنوا من القيام بعملهم وتحقيق اهدافهم.

لذا، تكمن مسؤوليتنا في اتقان المهارة لمحاولة حماية حقوق بعضنا البعض واحترام بعضنا البعض وعدم السماح للآخرين باستغلال هذه الاختلافات. وهذا اتجاه يعود إلى نوعية حكام الدول ونظرتهم وطريقة تعاملهم مع القوى الإقليمية والقوى المؤثرة.

واوضح بزشكيان: نحن قادرون على إدارة البلاد والمنطقة بأنفسنا، ولا نبحث عن الحرب وسفك الدماء والاضطرابات، ولكنهم يريدون الترويج وخلق القضية في أذهان شعوب العالم بأننا نريد صنع قنبلة ذرية ونتسبب في زعزعة الأمن في المنطقة. وتابع بزشكيان : انه على الرغم من الضغوط واثارة الخلافات الداخلية والعقوبات المفروضة على إيران، الا انها حققت تقدماً كبيراً، وعلى سبيل المثال، هناك إنجازات كبيرة في قطاع الدفاع وإنتاج الصواريخ والطائرات بدون طيار.

اللقاء مع الرئيس الروسي بوتين

وعن لقائه بالرئيس الروسي وتقييمه لهذا اللقاء، صرح بزشكيان انه من المهم جداً في هذا العصر الحالي، إقامة علاقات شخصية بين القادة، بحيث يتم الاقتراب تدريجياً من بعضهم البعض، مضيفاً ان هناك نقاط وافكار مشتركة بينه وبين الرئيس بوتين فيما يتعلق بموقفه من الأحادية وبأنه ينبغي أن تكون التعددية موجودة في العالم، وبانه يشعر بالرفقة والتقارب في المعتقدات التي تبحث عن الحرية والاستقلال والتي تزداد قوة يوماً بعد يوم.



حسين شريعتمداري:

لست مالكا لـ إيران يا سيد بزشكيان!

هي؛ أولاً خارج اطار اختياراتك وثانياً؛ ولادلة اشرت اليها هي في تضاد مع المصالح القومية للبلاد. وثالثاً؛ انها رسالة ذلة لعدو لدود لايران الاسلامية، العدو الذي لم يتهاون عن ارتكاب اي جريمة ضد ايران وشعبها و...

٢- ان جنابك قد قلت في هذا اللقاء؛ «وليتك سالت مراسل «ان بي سي» فما الذي كان قد فعله ترامب كي تقلق من اغتياله؟! ففي هذه الحالة كان المراسل سيضطر بالاعتراف بحادث اغتيال الشهيد سليمان ورفاقه من قبل ترامب، ومن ثم كان بإمكانك وبنبغي ان تسأل؛ اليس الموت هو أقل جزاء لشخص إغتيال الشخصية الالامع

* افتتاحية صحيفة «كيهان» الإيرانية التابعة للمرشد
(الاعلى)

١- إن السيد بزشكيان وخلال تصريحاته لقناة «ان بي سي» التلفزيونية الامريكية، قد قال؛ «ان ايران اساساً هي مستعدة للحوار مع حكومة ترامب الثانية»! اذ مع الاعتذار ينبغي القول: انت لست مالكا لايران يا جناب بزشكيان! كونك رئيساً لجمهورية ايران تتولى مسؤولية السلطة التنفيذية في البلاد لاربع سنوات، هي بمثابة امانة فوضت لك، وقد حدد الدستور آلية العمل بهذه الامانة والخيارات المعهودة بشكل واضح، وان جنابك مكلف بالتحرك في اطار القوانين المدرجة.
من هنا فان تصريحك لقناة «ان بي سي» الامريكية

جناحك مكلف بالتحرك في اطار القوانين المدرجة

الاسلامية ... ان نعطل التصنيع العسكري وبالذات التصنيع الصاروخي! وان يكون حضورنا في المنطقة وعلى الساحة الدولية في اطار ما تحدده امريكا! والاعتراف باسرائيل رسمياً! والتخلي عن دعم جبهة المقاومة! و...

ثالثاً؛ وكما يتضح فان امريكا قد حددت سقف التفاوض سلفاً، وبكلمة واحدة تريد من ايران ان تكون تابعة لامريكا! وليس هذا هو آخر المطاف اذ دون شك فانها بعد شطب نقاط قوة بلدنا، ستطرح مشروع الانقلاب!

٤- فيا سيد بزشكيان! لقد اكدت مراراً ان برنامج حكومتك هو نفس برامج وسياسة سماحة قائد الثورة. ولا شك في صدقك ولكن في تطبيق بعض مواقفك هنالك اختلاف مع الانموذج الذي تشير اليه. وهنا ساتناول نماذج من رؤى سماحة القائد في رد التفاوض مع امريكا وبعيدا عن مكانة سماحته الملكوتية، ساقدم ادلة بهذا الخصوص؛

* «ان التفاوض يعني التعامل؛ اي ان تعطي شيئاً لتأخذ شيئاً قبالة. فما في حسابه يتركز في نقاط قوة الجمهورية الاسلامية؛ فهي تقود المفاوضات لاجل هذا. فلا تقول تعالوا نتفاوض حول الماء والهواء، حول البيئة، والمصادر الطبيعية، هي تقول تعالوا نتفاوض حول سلاحكم الدفاعي. ولماذا عندكم سلاح دفاعي؟»
* «بالطبع ان السلاح الدفاعي بالنسبة لبلد هو امر

والاقدر في محاربة الارهاب؟! وكان ينبغي ان تشير الى تصريحات ترامب خلال المناظرة التلفزيونية مع هيلاري كلنتون، حين اكد بان جماعة داعش الارهابية هي صنيع امريكا، وتساءلت: اليس برنامج تدمير عصابات داعش هو من عمل الشهيد سليمان؟

ولماذا سمحت لمراسل «ان بي سي» ان يجلس ايران بدل امريكا على كرسي الاتهام؟! فلسنا ارهابيين ولكن ترامب وعدة من رفاقه - منهم وزير خارجيته مايك بومبيو - هم من يستحقون الموت لقتلهم الشهيد سليمان ورفاقه. وان الاقتصاص منهم هي الوظيفة الدينية والقانونية لاي ايراني مسلم وغيور، فاجراء هذا الحكم الالهي وليس التفاوض مع قاتل الشهيد سليمان!

٣ - ان رئيس الجمهورية المحترم يعلم يقينا ان التفاوض ترجمة اخرى من التعامل، وفي جميع القواميس السياسية قد تم تعريف ثلاثة أقسام. الاول؛ إن قاع التفاوض متشكل من مجموعة من النقاط المشتركة.

الثاني؛ ان الطبقة الوسطى للتفاوض وهو التحاور حول الاخذ والعطاء، أي أن أي من طرفي التفاوض ما الذي يقدمه وما الذي يأخذه في المقابل.

والثالث؛ ان سقف التفاوض والذي هو نتيجة التفاوض والاتفاق النهائي للجانبين، يحتم هذا التساؤل من جناب بزشكيان وجميع الذين يؤكدون وصفة التفاوض مع امريكا انه اولاً؛ من اي نقطة او نقاط مشتركة يتشكل قاع التفاوض؟

اذ ان امريكا قد اعلنت صراحة أنها تصبو لقلب نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية كهدف استراتيجي، مؤكدة ان هذا الخط الاستراتيجي لا يتغير مع تغيير الحكومات! ثانياً؛ وفي الطبقة الوسطى ما الذي ينبغي ان نعطيه وما الذي نأخذه؟

فامريكا قد اعلنت صراحة ما الذي تريده منّا ومن دون اي نقص تريد «نقاط القوة» واساس اقتدار ايران

لابد ان نلفت انتباه جناب بزشكيان الى البيان الحكيم والمستدل لسماحة القائد. اذ قال سماحة القائد حول التفاوض مع ترامب: «ان التفاوض مع شخص معتبر امر خاطئ، كيف وهؤلاء لا اعتبار لهم، ان التفاوض مع اشخاص لا يلتزمون بعهودهم، ولا يقيدهم شيء - ليس الامر الاخلاقي ولا القانوني، ولا العرف الدولي - ولذا فهذا من السخرية بمكان». وكان هذا حديث سماحة قائد الثورة المعظم ولما يصح ترامب رئيسا للجمهورية ويقدم على فعلته بقتل الشهيد قاسم سليمان.

٦ - الاسبوع الماضي، اعرب «ريتشارد نفيو» المعروف بمهندس العقوبات على ايران، اعرب من خلال مقال مجلة «فارين افيرز» الامريكية عن يأسه من تأثير العقوبات على ايران، وحول الهجوم الاحتمالي على ايران كتب كذلك «ان تداعيات الهجوم العسكري على ايران ثقيلة جدا، فهناك احتمال فشل واضعاف اعتبار امريكا، وكذلك لا نتيجة من مهاجمة المنشآت النووية الايرانية». ويؤكد ريتشارد نفيو «ان المفاوضات هي تصب فقط في مواجهة ايران وتحبيدها» فيا جناب بزشكيان العزيز! التفت! ان امريكا تعلن بصراحة ان المفاوضات هي الطريق الوحيد في مواجهة ايران، وجنابك تعلن لاجل حل المشاكل انك بصدد التفاوض!

٧ - وبالتالي ليت يعمل رئيس الجمهورية المحترم على ابعاد الاشخاص المتقاطعين من حوله، الاشخاص ذوي السابقة السيئة الذين برهنوا مرارا على عدم اعتقادهم بالثورة والنظام، وفي كثير من المواقف تماهوا مع اعداء ايران الاسلامية.

* كاتب مقرب من المرشد الاعلى *

ابعد الاشخاص المتقاطعين من حولك، ذوي السابقة السيئة

ضروري. انهم يقولون تعالوا نتفاوض حول ذلك، فما يعني التفاوض؟ اي اذا كنتم تصنعون الصواريخ بمديات معينة، بالدقة المحددة، فقللوا المدى لهذه الصواريخ كي لا تصل الى قواعدنا نحن امريكا اي اذا وجهنا يوما ما لكم ضربة فلا يمكنكم ان تردوا علينا. حسناً هل هذا مورد للتعامل، هل تقبلون ذلك، ام لا تقبلون به؟ من المؤكد ان لا تقبلوا به فحين لا تقبلون نعود لنفس الامر والمربع الاول...».

*«نجلس لتفاوض مع امريكا، ونأخذ منها العهود، ان تفعل كذا، ولا تفعل كذا، وتنحل المشاكل؟ ففي قضية بيان الجزائر، حول مسألة اطلاق سراح الرهائن عام ١٩٨٢، لقد جليتم وتحدثتم مع امريكا... ووضعتم الاتفاق، واخذتم عهداً كثيرة ان تفكوا ارسدتنا، وترفعوا العقوبات. وان لا تتدخلوا في شؤوننا الداخلية، كي نطلق من جانبنا سراح الرهائن. فاطلقنا سراحهم، فهل وقت امريكا بعهودها؟ وهل رفعت امريكا العقوبات؟ وهل حررت ارسدتنا المسدودة؟»

كلا، ان امريكا لا تفي بالعهود؛ حسناً وكان هذا ما نتجت عنه المفاوضات مع امريكا. او في قضية الاتفاق النووي، قالوا انه اذا قللتم الانشطة النووية الصناعية - اذ لم يجرأوا بالقول ان نعطلها - ان نقلل الى هذا الحد، لنقوم نحن في المقابل اموراً؛ ان نرفع العقوبات، ونفعل كذا وكذا؛ فهل فعلوا ذلك؟ كلا لم يفعلوا. فالتفاوض لا يحل مشاكلنا مع امريكا». وعشرات الادلة من هذا القبيل.

٥ - ان رئيس الجمهورية المحترم قد قال؛ «ان ايران مستعدة للتفاوض مع حكومة ترامب الثانية!» وهنا



ترامب: مستعد للاجتماع مع بزشكيان للتوصل لاتفاق سلام نووي

تطبيق سياسة «أقصى الضغوط» على إيران. وذكر المسؤول أن طهران «تعارض أي تهجير لسكان غزة، لكن المحادثات بين إيران والولايات المتحدة مسألة منفصلة». وأضاف أن طهران تريد من الولايات المتحدة «كبح جماح إسرائيل، إذا كانت واشنطن تسعى إلى التوصل إلى اتفاق» مع إيران. وأمس، وقّع ترامب مرسوماً يقضي بإعادة فرض سياسة «أقصى الضغوط الاقتصادية» من خلال العقوبات المفروضة على إيران. ووصف هذه الخطوة بأنها «صعبة للغاية»، موضحاً أنه «كان متردداً» بشأنها. وقال عقب التوقيع، إن «الأمر صعب للغاية على إيران، أمل ألا نضطر إلى استخدامه كثيراً». ورغم توقيعه هذا المرسوم، أبدى الرئيس الأمريكي استعداداً للاجتماع مع نظيره الإيراني مسعود بزشكيان لمحاولة «إقناع طهران بالتخلي عما تعتقد الولايات المتحدة أنها جهود لامتلاك سلاح نووي».

حذر الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، من خطورة ما أسماه «امتلاك إيران سلاحاً نووياً»، وأبدى في الوقت عينه استعداده لإجراء محادثات مباشرة مع طهران. وقال ترامب على منصة «تروث سوشيال»، يوم الأربعاء إنه يفضل «التوصل لاتفاق سلام نووي يمكن التحقق منه، ويسمح لإيران بالنمو والازدهار بسلام»، لافتاً إلى أنه يريد لإيران «أن تكون دولة عظيمة وناجحة، ولكن لا يجوز لها أن تمتلك سلاحاً نووياً». وأضاف «يتعين علينا أن نبدأ العمل على هذا الاتفاق على الفور، وأن نقيم احتفالاً كبيراً في الشرق الأوسط عندما يتم التوقيع عليه واستكمالته». إلى جانب ذلك، قال إن التقارير التي تتحدث عن عزم الولايات المتحدة، بالتعاون مع «إسرائيل»، على تفجير إيران وتحطيمها، «مبالغ فيها إلى حد كبير». وقبل ذلك كان مسؤول إيراني قال لرويترز إن إيران مستعدة لمنح دبلوماسية ترامب «فرصة أخرى»، لحل الخلافات بين البلدين وذلك بعد يوم من إعادة ترامب



الرئيس الامريكى يستأنف ممارسة أقصى الضغوط على إيران

بيان حقائق من البيت الابيض / الترجمة: محمد شيخ عثمان

الباليسيتية العابرة للقارات؛
-ينبغي تحييد الشبكة الإرهابية الإيرانية؛
-ينبغي التصدي لتطوير إيران العدواني للصواريخ،
فضلاً عن قدرات الأسلحة غير المتماثلة والتقليدية
الأخرى.
-يوجه المرسوم وزير الخزانة بفرض أقصى قدر من
الضغط الاقتصادي على حكومة إيران، بما في ذلك فرض
عقوبات أو آليات إنفاذ على أولئك الذين يتصرفون في
انتهاك للعقوبات القائمة.
-سيصدر وزير الخزانة أيضاً توجيهات لجميع قطاعات

استعادة أقصى قدر من الضغط على إيران: وقع
الرئيس دونالد ترامب في ٤ فبراير ٢٠٢٥ على مذكرة
رئاسية للأمن القومي لاستعادة أقصى قدر من الضغط
على حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وحرمان إيران
من جميع المسارات للحصول على سلاح نووي، ومكافحة
النفوذ الإيراني الخبيث في الخارج.

ينص المذكرة الرئاسية للأمن
القومي NSPM على ما يلي:

-ينبغي حرمان إيران من الأسلحة النووية والصواريخ

تسامح الإدارة السابقة مع التهديدات الإيرانية ينتهي الآن

الجماعات الإرهابية الممولة من إيران التي قامت بأسر أو إيذاء أو قتل مواطنين أمريكيين والسعي إلى اعتقالهم وتسليمهم إلى الولايات المتحدة. -إزالة البرنامج النووي الإيراني عن الطاولة: لن يتسامح الرئيس ترامب مع امتلاك إيران للقدرة على إنتاج الأسلحة النووية، كما أنه لن يقبل رعايتها المستدامة للإرهاب، وخاصة ضد المصالح الأمريكية. -في عام ٢٠٢٠، أعلن الرئيس ترامب أنه «طالما أنه رئيس للولايات المتحدة، فلن يُسمح لإيران أبداً بامتلاك سلاح نووي».

إن خطة الأمن القومي اليوم تفي بتعهد الرئيس لعام ٢٠٢٠ بالتصدي لنفوذ إيران الخبيث في جميع أنحاء العالم:

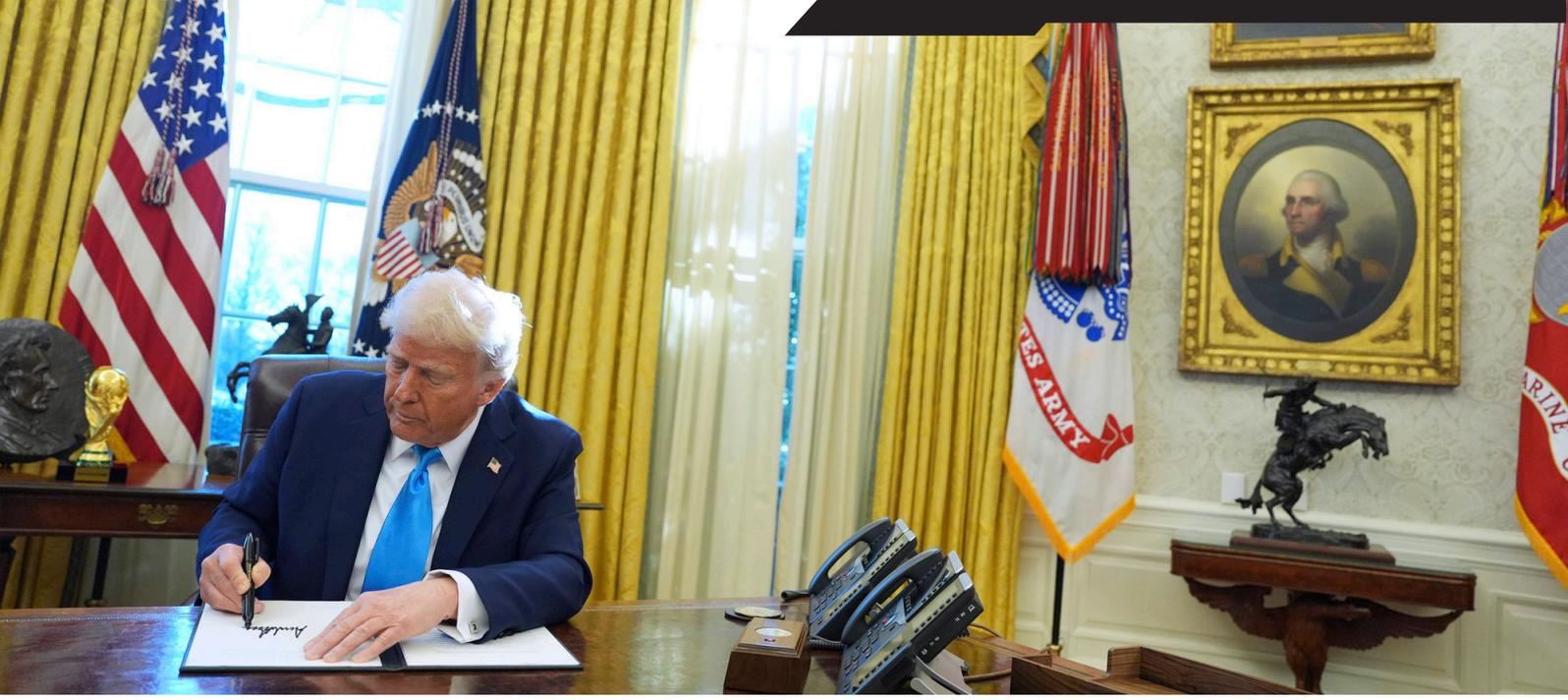
«لقد تسامحت الدول لفترة طويلة للغاية – منذ عام ١٩٧٩ على وجه التحديد – مع سلوك إيران المدمر والمزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط وخارجه. ولقد ولت تلك الأيام. فقد كانت إيران الراعي الرئيسي للإرهاب، وسعيها إلى امتلاك الأسلحة النووية يهدد العالم المتحضر. ولن نسمح بحدوث ذلك أبداً».

الأعمال ذات الصلة – بما في ذلك شركات الشحن والتأمين ومشغلي الموانئ – بشأن المخاطر التي يتعرض لها أي شخص ينتهك عن علم العقوبات الأمريكية فيما يتعلق بإيران أو وكيل الإرهاب الإيراني. -سوف يقوم وزير الخارجية أيضاً بتعديل أو إلغاء الإعفاءات من العقوبات الحالية والتعاون مع وزير الخزانة لتنفيذ حملة تهدف إلى دفع صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر. -سيعمل الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة مع الحلفاء الرئيسيين لاستكمال إعادة فرض العقوبات والقيود الدولية على إيران.

حماية الوطن من إيران:

-إن تسامح الإدارة السابقة مع التهديدات الإيرانية للمواطنين والشركات الأمريكية ينتهي الآن. -سيأخذ النائب العام جميع الخطوات القانونية المتاحة للتحقيق في وتعطيل وملاحقة الشبكات المالية واللوجستية أو العملاء أو المجموعات الواجهة داخل الولايات المتحدة التي ترعاها إيران أو وكيل الإرهاب الإيراني. -سيقوم المدعي العام بمحاكمة قادة وأعضاء

رؤى و قضايا عالمية



قرارات انسحاب جديدة لترامب

بعد اتهام «إسرائيل» لموظفين في الوكالة بالمشاركة في هجوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. وجاء توقيع المرسوم قبل الاجتماع في البيت الأبيض بين ترامب ونتنياهو، حيث أكد الرئيس الأمريكي لاحقاً في مؤتمر صحفي بعد الاجتماع أنه انسحب من مجلس حقوق الإنسان «المعادي للسامية». وفي ولايته الأولى، بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، سحب ترامب عضوية بلاده في مجلس حقوق الإنسان الأممي بعد انتقادات من المشرعين الجمهوريين لعمل المجلس، بزعم «التحيز ضد إسرائيل». غير أن الولايات المتحدة استأنفت مشاركتها في

وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مساء الثلاثاء، أمراً تنفيذياً لانسحاب واشنطن من مجلس حقوق الإنسان الأممي ووكالة «الأونروا»، فيما أقر بالوقت ذاته أمراً آخر بإعادة فرض سياسة «أقصى الضغوط» على إيران. وحسب وسائل إعلام أمريكية، فإن ترامب وقع أمراً تنفيذياً بانسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ويشمل القرار أيضاً انسحاب واشنطن من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مانح للأونروا، حيث تقدم لها ما يصل إلى ٤٠٠ مليون دولار سنوياً، غير أن الرئيس السابق جو بايدن أوقف تمويلها، في يناير ٢٠٢٤،

تعد الولايات المتحدة أكبر مانح للأونروا

الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، إضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان والأردن.

ترحيل مهاجرين إلى «غوانتانامو»

على صعيد آخر أعلنت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارولين ليفيت، أن الولايات المتحدة بدأت ترحيل مهاجرين إلى خليج «غوانتانامو» في كوبا، وفقاً لخطة ترامب.

وقالت ليفيت، في مقابلة مع قناة «فوكس بنس»، إن ترامب «لا يعبث، ولن يسمح بأن تكون أمريكا مكباً للمجرمين من دول العالم».

وأضافت: «يمكنني أن أؤكد أن أول رحلة جوية من الولايات المتحدة إلى خليج غوانتانامو تحمل مهاجرين غير نظاميين تمضي في طريقها اليوم».

وفي ٣٠ يناير الماضي، وقع ترامب مذكرة رسمية لتجهيز منشأة لاحتجاز المهاجرين في قاعدة غوانتانامو البحرية الأمريكية في كوبا، وكان قد أعلن سابقاً أن هذه المنشأة ستجهز لاستقبال ٣٠ ألف مهاجر.

ومنذ وصوله إلى البيت الأبيض، وقع ترامب على أوامر تنفيذية أثارت جدلاً واسعاً داخل الولايات المتحدة وخارجها، حيث اعتمدت هذه السياسة لتطبيق تغييرات جذرية.

وبرزت قراراته في ملفات حساسة مثل الهجرة، والسياسة الخارجية، والتجارة، والأمن القومي، مما أدى إلى انقسامات حادة بين مؤيديه ومعارضيه.

أنشطة المجلس في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١ في عهد إدارة جو بايدن، لتستعيد عضويتها بعد غياب دام ٣ سنوات. وبعد التوقيع على مرسوم الانسحاب من المجلس مجدداً الثلاثاء، صرّح ترامب قائلاً: «لطالما شعرت أن الأمم المتحدة لديها إمكانات هائلة، لكنها لا ترقى إلى مستوى تلك الإمكانيات في الوقت الحالي». وأضاف أن «المنظمة لا تعمل بشكل جيد ولا تقوم بواجبها».

وتزعم وثائق صادرة عن البيت الأبيض نشرها موقع «بوليتيكو» الأمريكي أن «مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أظهر تحيزاً مستمراً ضد إسرائيل، من خلال التركيز عليها بشكل غير عادل وغير متناسب في قراراته وإجراءاته». وأشارت الوثائق إلى أنه «في عام ٢٠١٨، وهو العام الذي انسحب فيه ترامب من المجلس خلال ولايته الأولى، أصدرت المنظمة قرارات تدين إسرائيل أكثر مما دانت سوريا وإيران وكوريا الشمالية مجتمعة».

وتُعد الولايات المتحدة أكبر مانح للأونروا، حيث قدمت بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون دولار سنوياً. غير أن إدارة بايدن أوقفت تمويلها في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤، بعد زعم إسرائيل مشاركة موظفين بالوكالة في هجوم السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣.

وفي وقت لاحق، علق الكونغرس الأمريكي رسمياً مساهمات الولايات المتحدة للأونروا حتى مارس/آذار ٢٠٢٥ على الأقل، رغم نفي الأمم المتحدة للمزاعم التي روجتها إسرائيل إزاء الوكالة، وتأكيدها على حياديتها.

وفي ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤، صدّق الكنيست الإسرائيلي على قانونين يمنعان الأونروا من ممارسة أي أنشطة داخل إسرائيل، كما يقضيان بسحب الامتيازات والتسهيلات المقدمة لها ومنع أي اتصال رسمي بها.

وفي ٣٠ يناير/كانون الثاني الماضي، دخل حظر عمل الأونروا في إسرائيل حيز التنفيذ.

وتقدم الأونروا المساعدات والخدمات الصحية والتعليمية لملايين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة



وزير الخارجية الامريكى روبيو وتطورات الشرق الأوسط

اتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه إيران وتوثيق العلاقات مع الحلفاء

موقع اتلانتيك كاونسل(المجلس الاطلسي)/الترجمة والتحرير / محمد شيخ عثمان

تقرير خاص: جوزيه بيلايو: لقد أمضى ماركو روبيو أربعة عشر عاما في مجلس الشيوخ الامريكى، حيث جمع سجله في الدعوة إلى سياسة خارجية امريكية قوية واستباقية مع الاهتمام الدقيق بالقضايا الداخلية والمحلية في ولاية فلوريدا مسقط رأسه، وهو الآن على استعداد لنقل الجزء الأول من هذا السجل إلى الساحة العالمية، حيث أكد مجلس الشيوخ بالإجماع تعيينه وزيرا للخارجية الامريكية الثاني والسبعين – بعد ساعات من أداء الرئيس دونالد ترمب اليمين الدستورية. لقد تبنى وزير الخارجية الأمريكي من أصل ميامي مؤخرا نهجا أكثر انعزالية في التعامل مع مشاركة الولايات المتحدة في الخارج (مثل تصويته في أبريل/نيسان الماضي ضد مشروع قانون مساعدات بقيمة ٩٥ مليار دولار لإسرائيل وأوكرانيا وتايوان) للتوافق بشكل أفضل مع رسالة ترامب حول إعطاء الأولوية لأجندة اقتصادية محلية قوية. لكن أحد مستشاريه السابقين قال مؤخرا إن روبيو «لا يزال يبدو أنه يفضل موقفا أمريكيا قويا ومنخرطا في العالم» - وهذا أمر جيد.

لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون في كل مكان ويجب أن تعطي الأولوية للقضايا الحاسمة لأمنها القومي، وخاصة في الشرق الأوسط.

من خلال الموازنة بين وجهات النظر العالمية للسياسة الخارجية الجمهورية في عهد رونالد ريجان وعهد ترامب، أصبح روبيو الآن في وضع جيد لموازنة الأصوات الانعزالية داخل دائرة الرئيس.

مدافع ثابت عن قوة الولايات المتحدة

ونظراً لميول ترامب الخطابية نحو الانعزالية، فإن اختيار روبيو لمنصب وزير الخارجية والنائب السابق مايكل والتز لمنصب مستشار الأمن القومي – وسجلتهما أثناء وجودهما في الكونغرس – قد يساعد في تعزيز المفاهيم الجمهورية التقليدية التي تفضل سياسة خارجية امريكية أكثر حزمًا في الشرق الأوسط.

ومن المرجح أن يكون هذا النهج صارماً مع إيران، وداعماً لدول الخليج وإسرائيل، ويركز على توسيع النفوذ الامريكي والشراكات في المنطقة. كما أن دعم روبيو القوي لإسرائيل ومخاوفها الأمنية، وهو جانب أساسي من حياته السياسية، سوف يجذب أيضاً قاعدة ترامب وجزءاً كبيراً من دائرة الحزب الجمهوري في فلوريدا.

ورغم أن بعض المنتقدين يختلفون مع نهج روبيو المتشدد في التعامل مع الشؤون العالمية، فإن فهمه العميق لهذه القضايا، واعترافه بالدور الذي لا غنى عنه للولايات المتحدة في الشؤون العالمية – وخاصة في مواجهة صعود الصين وزيادة عدوانية روسيا – يجعلان منه صوتاً حاسماً في تشكيل السياسة الامريكية.

وبوسع روبيو، بصفته كبير الدبلوماسيين في إدارة ترامب، أن يزعم أن السلام في الخارج والرخاء والأمن في الداخل ليسا متنافيين. وهو قادر على قيادة سياسة خارجية حازمة لا تزال تلبى توجيهات الرئيس، كما أوضح روبيو في جلسة تأكيد تعيينه في الخامس عشر من يناير/كانون الثاني: «هل تجعل امريكا أكثر أماناً؟ هل تجعل امريكا أقوى؟ هل تجعل امريكا أكثر ازدهاراً؟».

مواجهة الصين في الشرق الأوسط

إن روبيو واضح الرؤية فيما يتعلق بالتهديدات التي تشكلها بكين، والتي وصفها بأنها «أكبر تهديد لامريكا» خلال جلسة تأكيد تعيينه.

ومع ذلك، ذكر روبيو أيضاً أن الصراع المسلح بين الصين والولايات المتحدة سيكون «كارثياً» ويجب تجنبه.

ومن المرجح أن تختبر رؤيته ودفعه نحو سياسة القوة لردع إساءة استخدام الصين للنظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة علاقة دول الشرق الأوسط ببكين – وخاصة الجهود والقدرات الصينية للحصول على التكنولوجيا الامريكية/الغربية من خلال التعاون مع شركاء الولايات المتحدة في المنطقة.

على سبيل المثال، تواصل الصين التصرف كمتطفل في البحر الأحمر، مستفيدة من الحماية البحرية الامريكية بينما تفشل في التصرف كزعيم عالمي مسؤول كما تطمح، وفي استخدام اتفاقيتها مع الحوثيين لردع الهجمات على الشحن الدولي.

ماذا ينتظر دول الخليج؟

روبيو ملتزم باحتواء إيران وقد أكد للكونغرس خلال جلسة الاستماع التي عقدها في الخامس عشر من يناير أن إيران القادرة على امتلاك الأسلحة النووية، والتي تمتلك الموارد والقدرات العسكرية لمواصلة رعايتها للإرهاب لزعة استقرار المنطقة، لا يمكن التسامح معها تحت أي ظرف من الظروف.

ومن المرجح أن تكون هذه الظروف جزءاً من أي اتفاق مستقبلي بين الولايات المتحدة وإيران، وهو ما يظل وزير

الخارجية منفتحاً عليه.

ومع ذلك، فإن موقف روبيو المتشدد من إيران قد يواجه أيضًا عقبات مع بعض دول الخليج الأكثر اعتدالا والتي تنظر إلى إيران بشكل مختلف عما كانت عليه خلال فترة ولاية ترامب الأولى واتخذت نبرة أكثر تصالحية تجاه طهران في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك، يرى روبيو أن حلفاء الخليج ضروريون لاحتواء إيران وشركاء رئيسيون في التصدي لتهديدات الإرهاب. ومن المرجح أن يسعى إلى البناء على العلاقات الوثيقة التي أقامها ترامب خلال ولايته الأولى مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وإبرام صفقة بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية مع دولة فلسطينية كجزء من صفقة إقليمية كبرى. وقد أيد السيناتور الصفقة مع إسرائيل باعتبارها تحمل العديد من الفوائد الأمنية للمملكة العربية السعودية. ونظرا لالتزام روبيو بالحفاظ على موقف قوي للقوات الأمريكية في المنطقة، فمن المرجح أن يدعم صفقة ٢٠٢٤ التي تمد وتوسع قاعدة العديد العسكرية في قطر، بالاعتماد على الدوحة للحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة والاستثمار فيه.

وفي حين أن قضايا مثل الخط التحريري لشبكة الجزيرة الإخبارية قد تظل مثيرة للجدل، فمن غير المرجح أيضا أن يتكرر الخلاف الذي شهدناه في ولاية ترامب الأولى مع الدوحة. وذلك بسبب الأهمية الاستراتيجية لوصول قطر إلى جميع الجهات الفاعلة - وخاصة الجهات المعادية، مثل حماس، نظرا لأن ضغوط الدوحة على المجموعة ربما ساهمت في وقف إطلاق النار في غزة - وهو أمر مفيد للإدارة القادمة المهتمة بإبرام الصفقات.

ومع ذلك، من المرجح أن يزيد روبيو وإدارة ترامب من الضغوط على الدوحة لإنهاء استضافتها لمسؤولي حماس في البلاد (كما يتضح في رسالة كتبها الجمهوريون في مجلس الشيوخ إلى إدارة بايدن-هاريس في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٤، والتي وقع عليها روبيو).

إطلاق العنان للفرص التاريخية للمنطقة

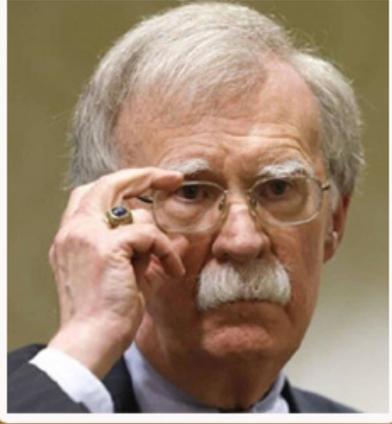
لقد أكد روبيو خلال جلسة تأكيد تعيينه أن هناك فرص تاريخية واستثنائية في الشرق الأوسط لم تكن موجودة قبل ثلاثة أشهر.

وأشار إلى التطورات الأخيرة في سوريا وتداعياتها على لبنان، فضلاً عن مستقبل وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس. ورغم أن روبيو هو أحد أكثر المرشحين تأهيلاً لشغل مناصب في مجلس الوزراء من قِبَل الرئيس - ورغم أن رؤيته للمنطقة لا تقدر بثمن - فإن آرائه من غير المرجح أن تتجاوز غرائز ترامب في الأمور الرئيسية.

ولكن العلاقات الوثيقة التي تربط روبيو بوالتر ودوره في مساعدة ترامب في حملته الانتخابية لابد وأن تعمل لصالحه في تشكيل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للرئيس.

والواقع أن وجود وجهات نظر وزير الخارجية المبدئية في الغرفة يبشر بسياسة أمريكية أكثر حزمًا في الشرق الأوسط، وقادرة على الحصول على تنازلات في المواقف الصعبة، ومن المرجح أن تلبى توقعات تفويض جديد من الناخبين الذين، كما قال روبيو، «يريدون أمريكا قوية».

* جوزيه بيلايو هو المدير المساعد لمبادرة سكوكروفت للأمن في الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلسي.



جون بولتون:

الحظ يساند الشجعان .. رسالة إلى قادة الشرق الأوسط



نطاق واسع على أنه مؤيد لإسرائيل من دون تردد، وهو ما تجلّى بوضوح في قراره نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، واعترافه بسيادة إسرائيل على المناطق المتنازع عليها في مرتفعات الجولان، ومع ذلك سيكون من الخطأ افتراض أن هذا النهج قد يتكرر بالضرورة في ولايته الثانية.

على سبيل المثال، تحمل نظرة ترامب إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قدرًا من الانتقاد أكبر مما قد يتوقعه بعضنا. برز ذلك بوضوح عندما أعرب ترامب عن غضبه من نتنياهو بسبب تهنئته الرئيس جو بايدن بفوزه في الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٢٠.

وبينما بدت هذه المبادرة عادية وغير ملفتة بالنسبة لمعظم العالم، فإنها تعارضت مع إصرار ترامب على الترويج لفكرة أن الانتخابات الأمريكية سرقت منه على يد «الديمقراطيين» -وهي الرواية التي قوضها نتنياهو بتنهئته. حتى في وقت سابق، أشار ترامب في إحدى

*صحيفة (الإنديبننت) البريطانية

تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات متسارعة وغير مسبوقة هذه الأيام، ويأتي الانهيار الذي طال انتظاره لنظام بشار الأسد في سورية، كأحدث دليل على هذه التغييرات الكبرى. في الوقت نفسه يتوقع أن يزيد تنصيب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة في ٢٠ كانون الثاني (يناير) من زخم هذه التطورات.

لكن السؤال الأهم المطروح الآن هو ما إذا كان اللاعبون الرئيسيون سيغتنمون الفرص المتاحة في الوقت الراهن لتحقيق سلام واستقرار دائمين في المنطقة، قبل أن تذهب هذه الفرص أدرج الرياح. وعلى الرغم من ما يحيط بالمشهد من تحديات معقدة وضبابية، يبقى على القادة أن يستلهموا الحكمة الرومانية القديمة التي تقول إن «الحظ يساند الشجعان».

من اللافت أن أحد أبرز أوجه عدم اليقين قد يتمثل في ترامب نفسه. خلال ولايته الأولى كان ينظر إليه على

عوامل سترسم سياسة ترمب في المنطقة وعلاقته مع إسرائيل وإيران

المقابلات إلى أنه يعتقد أن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، أبدى رغبة في تحقيق السلام أكثر من نتنياهو، وهو تصريح لا يعكس الثقة في الزعيم الإسرائيلي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحنكة السياسية التي يتمتع بها رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي يفوق في دهائه ترامب بكثير، قد تكون سبباً إضافياً لإثارة غرور الرئيس الأمريكي وتأجيج التوتر بينهما.

في الواقع، ربما يصبح هوس ترامب بالسعي إلى عقد الصفقات والتفاوض على أي قضية كانت، حتى مع آيات الله في إيران، هو العنصر الأكثر تأثيراً في سياسته تجاه الشرق الأوسط. وكما ذكرت في كتابي «الغرفة حيث حدثت الأمور» The Room Where It Happened، كان ترامب على وشك عقد لقاء مع وزير الخارجية الإيراني آنذاك، محمد جواد ظريف، خلال قمة «مجموعة السبع» في شهر آب (أغسطس) من العام ٢٠١٩ في مدينة بياريتز الفرنسية.

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد طرح على ترامب فكرة عقد مثل هذا اللقاء فور وصوله، وأبدى ترامب ميلاً إلى الموافقة في بداية الأمر. وأثناء التشاور في غرفة الفندق الذي كان ينزل فيه مع جاريد كوشنر ورئيس موظفي البيت الأبيض، ميك مولفاني، نصحت بشدة بعدم إجراء هذا اللقاء. وفي النهاية قرر ترامب عدم مقابلة ظريف، إلا أن اللقاء - كما وصف دوق وبلينغتون هزيمة نابليون في معركة واترلو - كان «أمرأً على وشك أن

يحدث بصورة لا تصدق».

تجدر الإشارة هنا إلى التدخل اللافت لترامب قبل تنصيبه في الجهود المطولة التي قام بها جو بايدن للتوسط بين «حماس» وإسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بينهما وإطلاق سراح الرهائن.

بعد سبعة أشهر من مفاوضات لم تكن موفقة، أدى الضغط الذي مارسه ترامب على إسرائيل إلى موافقة نتنياهو أخيراً على اقتراح بايدن، أو على الأقل القبول بالمرحلة الأولى منه. وأراد ترامب أن ينسب إلى نفسه الفضل في إطلاق سراح الرهائن، بما يذكر بالأيام الأولى لرئاسة رونالد ريغان عندما أطلقت إيران سراح دبلوماسيين امريكيين كانوا قد احتجزوا في السفارة الامريكية في طهران خلال الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩.

وعلى هذا النحو، يمكن قول أن ترامب نجح في هذا المسعى حيث فشل بايدن. ولكن يبقى من غير الواضح ما إذا كان الرئيس يدرك أن خطة بايدن تتضمن مراحل أخرى غير مؤكدة، وكذلك الاحتمالات المتعلقة بإتمام المرحلة الأولى بنجاح، ناهيك عن المحطات اللاحقة.

مع ذلك، ظهرت على نحو غير متوقع مؤشرات قبل تنصيب ترامب رئيساً وبعده، على أنه قد يعتقد أن الحرب في قطاع غزة قد انتهت بالفعل. وفي هذا السياق، أكد ستيف ويتكوف، وهو صديق مقرب من عائلة الرئيس ويعمل الآن مبعوثاً رئاسياً خاصاً إلى الشرق الأوسط، أن «المرحلة الثانية» من صفقة بايدن التي تركز على إجراء مزيد من المفاوضات بين إسرائيل و«حماس»، يجب أن تبدأ على الفور ومن دون أي تأخير.

ومن غير المرجح أن يتماشى هذا مع توقعات إسرائيل. كما أن خبرة ويتكوف المحدودة، إلى جانب تبنيه النهج الترامبي المتمثل في السعي وراء «عقد الصفقات بأي ثمن» وتصريحاته العامة التي قد ينظر إليها على أنها ساذجة ومبسطة، سيكون من شأنها أن تعقد موقف إسرائيل وتؤثر عليه سلباً في الأمد القريب.

أحد أكبر أوجه عدم اليقين قد يكون الرئيس دونالد ترامب نفسه

ومستقرة في سورية.

ولكن يبقى من غير الواضح مدى صدقية هذا التحول، وكذلك التطلعات التركية في سورية والمنطقة. وتشير التقارير إلى أن إدارة بايدن ذهبت إلى حد تبادل المعلومات الاستخباراتية حول تنظيم «داعش» مع «هيئة تحرير الشام»، على الرغم من أنه من غير المعروف ما إذا كان ترامب سيستمر في هذا العمل المحفوف بالمخاطر.

لكن ما لا يمكن إنكاره هو أنه في حين أصبحت القدرات النووية والصاروخية لإيران في أضعف حالاتها، وأصبحت مهددة أكثر من أي وقت مضى، فإن إدارة ترامب الجديدة تبدو غير متأكدة من اتجاهاتها المستقبلية.

ولا تقدم ولايته الأولى سوى قليل من الرؤى حول ما قد تحمله ولايته الثانية. حتى الآن، لا توجد استراتيجية ترامبية شاملة، حيث لا تشكل صياغة استراتيجيات كبرى جزءاً من أسلوبه المعتاد.

بل إن نهجه يعتمد بصورة رئيسة على الصفقات العرضية والارتجالية إلى حد كبير. وهو غالباً ما يتخذ قراراته بناء على رأي آخر مستشار أو شخص يلفت انتباهه. ومن المحتمل أن تحدد هذه العوامل مجتمعة المسار الفعلي للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في المستقبل.

وقد يفكر ترامب، الذي يبدو معجباً بجهود ويتكوف حتى الآن، في تكليفه بمهمة التعامل مع القضايا المتعلقة بإيران، على الرغم من أن هذا يبقى أمراً غير واضح أو مؤكد حتى هذه اللحظة، وقد أعرب كل من ترامب وويتكوف عن دعمهما لمواصلة الخيارات الدبلوماسية في مواجهة التهديد الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني.

إذا صحت هذه المعلومات، فإنها تضع رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام معضلة استراتيجية كبيرة، ويمكن تأكيد أن هذه اللحظة تمثل الفرصة الأمثل لكل من إسرائيل والولايات المتحدة لتفكيك برنامج إيران للأسلحة النووية والصواريخ، حيث سبق وأن ألحقت إسرائيل أضراراً فادحة بمرافق إنتاج الصواريخ الإيرانية، ودمرت موقعاً واحداً على الأقل مرتباً باستخدام اليورانيوم عالي التخصيب في مجال التسليح.

يضاف إلى ذلك أنها نجحت في تحييد أنظمة الدفاع الجوي الإيرانية المتطورة من طراز «أس-300» التي حصلت عليها من روسيا. وأدت الهجمات الإسرائيلية المستمرة في سورية في أعقاب سقوط بشار الأسد إلى فتح ممر جوي يمنح إسرائيل إمكانية الوصول المباشر إلى إيران، وأصبح الطريق الآن سالكاً تماماً.

لكن العقبان ما تزال قائمة في المنطقة، ومن أبرزها استمرار وجود مخزونات الصواريخ الباليستية لدى كل من إيران و«حزب الله»، والتي تشكل تهديداً إما بتوجيه ضربات انتقامية ضد إسرائيل أو حتى القيام بشن هجوم استباقي للحد من خيارات نتنياهو.

وفي الوقت نفسه، يتعين على إسرائيل والأردن والدول العربية المجاورة التعامل بحذر مع النظام الراهن في دمشق، الذي تقوده مجموعة «هيئة تحرير الشام» الإرهابية. وقد عمد زعيم هذه الجماعة، أحمد الشرع، إلى التخلي عن لقبه الحربي واستبدال زيه العسكري بالبدلات الرسمية وربطات العنق، محاولاً تقديم نفسه على أنه يسعى إلى بناء حكومة مسؤولة

*جون بولتون: مستشار الأمن القومي السابق
للولايات المتحدة الأمريكية.



د. جمال عبدالجواد:

مخاطر أكثر في عالم يتغير

القرن الخامس عشر، كانت التغييرات في النظام الدولي تحدث عبر تعاقب قوى غربية على مقعد القيادة في النظام الدولي. إسبانيا، هولندا، إنجلترا، الولايات المتحدة؛ كلها قوى غربية توالى على قيادة نظم دولية متعاقبة، في إطار حقبة الهيمنة الغربية طويلة المدى. كان هذا هو أحد العوامل التي سهلت التوالى على قيادة النظام الدولي، وسهلت الانتقال من نظام دولى إلى آخر.

لقد تغير هذا الوضع الآن، فالصعود الآسيوى، خاصة الصينى، يضيف صعوبات أكثر لعملية تغير وانتقال النظام الدولي، إذ يمثل نقلا لراية القيادة الدولية من قائد ينتمى إلى الإطار الحضارى الغربى إلى قائد ينتمى إلى إطارى حضارى مغاير، أو على الأقل فإنه يطرح، ولأول مرة، احتمال المشاركة فى قيادة النظام الدولي بين قوة غربية وأخرى آسيوية، وهو ما قد يتسبب فى توليد مقاومة أكثر حزما ضد عملية انتقال القيادة فى النظام الدولي.

يشهد العالم فى المرحلة الراهنة تغيرا عميقا فى توزيع موارد القوة بين الدول، فتزيد قوة بعض الدول بينما تتراجع قوة دول أخرى. الولايات المتحدة هى

يمر النظام الدولي بتغييرات مهمة أدخلته فى أزمة عميقة. تغييرات النظام الدولي تحدث فى دورات، تمتد كل منها لعدة عقود، بسبب عوامل كثيرة، أهمها التغير فى توزيع موارد القوة بين الدول.

الأزمة الراهنة فى النظام الدولي والتغير الحادث فيه لها وقع ووطأة تزيد على التغييرات التى حدثت فى دورات تغير النظام الدولي السابقة. السبب فى ذلك هو أن التغير الراهن فى النظام الدولي يترافق مع تغير عميق وجذرى بعيد المدى، ينتقل بمقتضاه مركز الثقل فى النظام الدولي فى اتجاه الشرق، من أوروبا والمحيط الأطلنطى، إلى آسيا والمحيط الهادى.

بعد خمسة قرون من الهيمنة الأوروبية والغربية على العالم، فإن ميزان القوى أخذ فى التغير لصالح آسيا. هناك تغير فى النظام الدولي، وهناك أيضا نهاية دورة حضارية وبداية دورة جديدة. التزامن بين المتغيرين يزيد من وطأة وأثر النتائج المترتبة على التغييرات الراهنة، ويزيد من صعوبة وتعقيدات الانتقال الراهن فى النظام الدولي.

منذ دخل العالم مرحلة الهيمنة الحضارية الغربية فى

العالم يشهد تغيرا عميقا فى توزيع موارد القوة بين الدول

أما بالمقارنة مع الولايات المتحدة، ففي عام ١٩٩٠ مثل الناتج المحلى الإجمالى للصين ٦% من الناتج الأمريكى، ليرتفع إلى ١٢%، ٣٠%، ٥٠% فى أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٨، ٢٠١١. أما إذا أجرينا المقارنة باستخدام معادل القوة الشرائية، نجد أن الاقتصاد الصينى مثل ٥٨% من الاقتصاد الأمريكى عام ٢٠٠٨، و٨٠% منه عام ٢٠١٢، ليتجاوز الولايات المتحدة لأول مرة عام ٢٠١٤، وهو نفس العام الذى أصبحت فيه الصين صاحبة أكبر ناتج صناعى، وأكبر مصدر للسلع المصنعة فى العالم، كما أصبحت أكبر سوق للسيارات والهواتف الخلوية والنفط فى العالم.

لم يقتصر الأمر على الاقتصاد، بل تعداه إلى القوة العسكرية، ففي عام ٢٠١٢ زاد ما أنفقته الدول الآسيوية على التسلح عن إجمالى ما أنفقته الدول الأوروبية، لأول مرة فى مائة عام. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠ فإن آسيا ستتجاوز أوروبا وشمال أمريكا مجتمعين فى مؤشرات القوة الشاملة، وتشمل الناتج المحلى والسكان والإنفاق العسكرى والاستثمار فى التكنولوجيا. مؤكداً أن المشاركة فى الجلوس على مقعد قيادة العالم، أو التعاقب عليه، لن يحدث بسلاسة. الأزمات والحروب المنتشرة فى العالم من حولنا هى نتيجة للصراع الجارى عند قمة العالم، والذى ستشعر كل مناطق العالم بآثاره بطرق مختلفة، وما علينا إلا أن نهيب أنفسنا لسنوات صعبة.

*مركز الأهرام للدراسات

الدولة الأكبر فى العالم، وبقدر ما تلحق التغيرات بوزنها النسبى بين الدول بقدر ما تحدث التغيرات فى النظام الدولى. وصلت الولايات المتحدة إلى ذروة قوتها فى نهاية الحرب العالمية الثانية، وواصلت تربعها على قمة هيكل توزيع موارد القوة الدولية لعدة عقود. أما حالياً فإن مكانة الولايات المتحدة تتعرض إلى مزاحمة متزايدة، حتى كادت الصين تنهى تفرداها بقمة النظام الدولى.

منذ عام ١٨٧٠ والولايات المتحدة تحتل مكانة الاقتصاد الأكبر فى العالم، لكن الصورة آخذة فى التغير بوتيرة سريعة.

فى عام ١٩٦٠ مثل الناتج المحلى الأمريكى ٤٠% من إجمال الناتج المحلى العالمى، أما فى ٢٠١٩ فقد انخفض نصيب الولايات المتحدة من الاقتصاد العالمى إلى ٢٤% فقط. هذه النسبة مازالت كبيرة بالتأكيد لكنها لا تسمح للولايات المتحدة بنفس القدر الهائل من حرية الحركة الذى تمتعت به فى مرحلة سابقة.

فى ١٩٦٠ كان إجمالى الناتج المحلى الإجمالى للبلاد الآسيوية المطة على المحيط الهادى يمثل ٧/٨% من إجمالى الناتج المحلى العالمى، لكنه فى عام ١٩٨٢ تضاعف ليصل إلى ١٦/٤% من إجمالى الناتج المحلى العالمى. فى عام ١٩٦٠ كانت تجارة الولايات المتحدة مع بلاد منطقة آسيا المحيط الهادى تمثل ٤٨% من تجارتها مع أوروبا، وقد تضاعفت هذه النسبة لتصل إلى ١٢٢% من تجارة الولايات المتحدة الأوروبية فى عام ١٩٨٣، فى دلالة على الأهمية المتزايدة لآسيا فى الاقتصاد العالمى.

حدثت هذه الزيادة المتسارعة لآسيا فى الاقتصاد العالمى قبل إصلاحات الصين وانفتاحها على الاقتصاد العالمى، والذى لم يبدأ حتى عام ١٩٨٠، فبعد ذلك تسارعت معدلات التغير بشكل غير مسبوق. فى عام ٢٠٠٦ زاد الناتج الإجمالى للصين عن فرنسا، وفى ٢٠٠٧ تفوقت الصين على بريطانيا، وتفوقت على ألمانيا فى عام ٢٠٠٨، وعلى اليابان فى عام ٢٠١٠.



بين حق الاحتجاج وتحمل المسؤولية

*محمد شيوخ عثمان

قبل سن الدستور العراقي بسنوات (الذي يؤكد على الديمقراطية)، اختار شعب كردستان هوية الديمقراطية و الاتحادية كنظام للحكم واصبح الاقليم واحة ومثالا للحريات والديمقراطية في المنطقة تضرب به الامثال كاسبرطة الشرق الاوسط دعما لشعب كردستان ولاستجابة الاقليم للقيم الديمقراطية وحقوق الانسان وبالتالي اصبحت الهوية الديمقراطية للاقليم من سماته ودعائم ديمومته وركائز الدعم الدولي له ،لذلك فان التخلي عن القيم الديمقراطية والحريات يفرغ مكانة وثقل الاقليم من محتواه ولابد من السير بثبات وحزم لحماية تلك الهوية الرصينة وعدم طمرها بسياسات التفرد العوجاء والتسلط الاوليفارشية واعتبار المواطن والمواطنة محورا اساسيا من اركان الحوكمة .

منذ اكثر من اسبوع وهناك احتجاج واضراب للمعلمين وموظفين يطالبون بانصاف حقهم وحق جميع موظفي اقليم كردستان في حل مشكلة رواتبهم وتوطينها ونبذ المحاولات التي لاتأبه بالتأخير والتقصير وان تعامل وتفاعل وتأزر الاتحاد الوطني الكردستاني من القيادة من حيث تفقد الرئيس بافل طالباني لهم وصولا الى القاعدة ،مع هذه الظاهرة الديمقراطية اثبات لهويته الحققة في احترام حق المواطن في التعبير، والاحتجاج، والإضراب، وادراك بان الديمقراطية ليست مجرد شعارات، بل ممارسة فعلية تعكس التزامها بمبادئ الحكم الرشيد والاعتراف بهذا الحق من صميم مسؤولياته على مستوى الحكومة والحزب ودليل على انه لا يخشى النقد أو الاعتراض، بل يرى فيه وسيلة لفهم نبض الشارع والتفاعل مع احتياجات المواطنين بجدية ووعي وهو لم يدخر جهدا من اجل حل مشكلة الرواتب واصلاح الوضع المعيشي للمواطن وهو عاكف على تثبيت استراتيجيته هذه في البرنامج الحكومي الجديد الذي يريدها حكومة خدمية حقيقية فاعلة تؤمن بالشراكة و الحكم الرشيد.

الأنظمة الديمقراطية الحقيقية تعتبر الاحتجاج السلمي والإضراب من الأدوات المشروعة التي يمكن من خلالها تصحيح المسار، وحل الأزمات، ومعالجة المشكلات من جذورها، فالسلطة التي تنظر إلى هذه الحقوق بعين الاحترام والمسؤولية، هي سلطة تسعى إلى تطوير المجتمع، لا إلى إسكات الأصوات أو تكميم الأفواه.

بالمقابل، فإن الجهات التي ترتعد من النقد وتواجه الاحتجاجات بالقمع والعنف وتستهزا منها وتكيل لها شتى الاتهامات العبثية ولاتبالي بهموم المواطن في اية بقعة من الاقليم فهذه تعكس هشاشتها وضعف إيمانها بالديمقراطية، وغالبا ما تكون منفصلة عن الواقع، وغير قادرة او مهتمة بتقديم حلول جادة للمشكلات.

التعامل مع حرية التعبير والاحتجاج بمنتهى المسؤولية لا يضعف الاقليم، بل يجعله أكثر استقرارًا، لأن المجتمع الذي يمتلك قنوات حرة للتعبير والمطالبة بالحقوق هو مجتمع أكثر تماسكا وقدرة على مواجهة التحديات بطريقة سلمية وعقلانية. ان افضل سبل للتعامل مع تلك الاحتجاجات ومآخذ جميع الموظفين والكسبة لاتتوقف عند الاقرار بحقهم في ذلك فحسب بل تتطلب خطوات مسؤولة ووطنية جادة في بناء صرح جديد لحكومة شراكة حقيقية في الاقليم تاخذ على عاتقها ارساء دعائم الحكم الرشيد ومكافحة الفساد والتلكوء ومحاسبة المقصرين مع اعادة روح الديمقراطية الحققة الى فضاء الاقليم بصورة عامة حماية للمكتسبات ونهاية لهوموم الوطن والمواطن و سبيلا لتعزيز ثقة المجتمع الدولي بديمقراطيتنا وتجربتنا .